

الطبيعة القانونية لمنصات التأمين الرقمية

دراسة استطلاعية

(الجزء الثاني)

أحمد كمال صبرى*

تناول القسم الأول من هذه الدراسة، والذي تم نشره في العدد السابق من المجلة الجنائية القومية المقصود من هذا الموضوع وإشكالياته وتقسيماته، حيث تناول الشرح مفهوم منصات التأمين الرقمية الند للند وماهيتها، وطبيعة عقد التأمين، وكذلك الإطار القانوني لمنصات تأمين الند للند، والرقابة والإشراف عليها. وفي عدد المجلة الحالي سيتم تناول الرقابة والإشراف لدى التنظيمات القانونية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: عقد التأمين الرقمي - المستهلك - الإنترنت - سلسلة الكتل - منصات التأمين.

الرقابة والإشراف لدى التنظيمات القانونية المختلفة

أولاً: الاتحاد الأوروبي:

اعتمد الاتحاد الأوروبي على وضع إطار شامل للتأمين، من خلال ثلاثة أنواع من التوجيهات الأوروبية، حيث يهدف التوجيه الأول الذي صدر عام ١٩٧٩ إلى إنشاء سوق واحدة، عندما توجد شركة التأمين في دولة أخرى عضو في الاتحاد الأوروبي على خلاف المؤمن عليه^(١)، وفي عام ١٩٨٨ تم إصدار التوجيه الثاني، والذي يهدف إلى تحسين حماية المستهلك وإنشاء "وثيقة أوروبية" في التأمين^(٢). وأخيراً، في عام ١٩٩٢، كان التوجيه الثالث، وهو يهدف إلى إنشاء "ترخيص موحد" للتأمين داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي، لا يجوز للدولة أن تقيد من الوصول إلى شركة تأمين تقع في دولة أخرى، إلا على أساس المصلحة العامة^(٣).

نلاحظ أنه وفقاً لتقرير نشرته المفوضية الأوروبية^(٤)، فإن منصات تأمين P2P يمكن أن تساعد في تحسين "السوق الموحدة" للتأمين، خاصة بالنسبة للأسواق المتخصصة الجديدة، مما يزيد من إنفاذ المعروض من منتجات التأمين في الدول الأعضاء^(٥).

وفي عام ٢٠٠٢، صدر التوجيه رقم EC/٦٥/٢٠٠٢، والذي يهدف إلى تنظيم الخدمات المالية عن بعد، بما في ذلك بيع التأمين على الإنترنت، حيث ينص على ضرورة ملاءمة

* أستاذ القانون المدني المساعد، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المعلومات التى يتعين الكشف عنها مع قناة التوزيع المستخدمة، وأن تنقل بطريقة مفهومة وواضحة، وأن تتضمن هذه المعلومات الملامح الرئيسية لمنتج التأمين، مثل التغطية والأسعار، والذى يتضمن مبلغ الأقساط والعمولات والنفقات والضرائب^(٦). كما يجب تقديم العقد على الورق أو على "وسيط دائم"^(٧)، كما ينص هذا التوجيه أيضاً على أنه من حق المستهلك الانسحاب أو العدول عن التعاقد خلال ٣٠ يوماً إذا كان عقد تأمين على الحياة و ١٤ يوماً لباقي أنواع التأمين^(٨).

وهناك أيضاً مبادئ توجيهية لوسطاء التأمين، تحدد ما ينبغى أن يكون عليه الحد الأدنى من المهارات، وتميز بين أولئك الذين لهم صلة بشركة تأمين واحدة وأولئك الذين يتعاملون مع العديد من الجهات.

من جانب آخر، يحدد التوجيه رقم EC/٩٢/٢٠٠٢، الحد الأدنى من الالتزامات لممارسة الأعمال المحجوزة، كما ينص على الالتزام بالكشف عن المعلومات، والحد الأدنى للقدرة أو الملاءة المالية، وتدابير للحد من تضارب المصالح^(٩)، كما يصنف الوسطاء الذين يمكنهم القيام بالأعمال المحجوزة فى خمس مجموعات: السمسار، الوكيل العام، وكلاء التأمين والوكلاء الوسطاء وموظفو التأمين^(١٠).

وصدر فى عام ٢٠١٦، التوجيه الخاص بالوساطة (ADD)^(١١)، حيث يطبق على شركات التأمين وكذلك على الوسطاء والشركات الأخرى التى تباع منتجات التأمين للمستهلكين. تعرف المادة ٢ (١) أعمال الوساطة بأنها "... توزيع التأمين، أى نشاط يتمثل فى تقديم المشورة بشأن عقود التأمين، واقتراح عقود التأمين أو القيام بالأعمال التحضيرية الأخرى لإبرام هذه العقود؛ أو للمساهمة فى إدارتها وتنفيذها، لا سيما فى حالة المطالبة، بما فى ذلك توفير المعلومات حول عقد تأمين واحد أو أكثر، وفقاً للمعايير التى اختارها العميل على شبكة الإنترنت أو عن طريق وسائل الاتصال الأخرى، ووضع تصنيف لمنتجات التأمين بما فيها مقارنة الأسعار والمنتجات، أو خصم مميز، عندما يتمكن العميل من إبرام عقد بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الإنترنت أو وسائل اتصال أخرى؛" ويقصد بالوسيط التأمين، "أى شخص طبيعى أو اعتبارى بخلاف أعمال التأمين أو إعادة التأمين، أو موظفيه، أو غير وسيط التأمين المساعد، الذى يتولى،

مقابل أجر، أعمال توزيع التأمين أو ممارستها؛ وأعمال التأمين تعنى "الأعمال بالمعنى المقصود فى المادة ١٣ (١) من التوجيه ٢٠٠٩/١٣٨/EC.

تلتزم شركات التأمين والوسطاء بتزويد المستهلك بشخصيتهم وتفاصيل الاتصال بهم^(١٢)، وكذلك بوثيقة "المعلومات الأساسية"^(١٣)، كما يتعين على الوسطاء أيضاً أن تقدم للمستهلكين منتجات تناسب احتياجاتهم، لمنع البيع التعسفى^(١٤).

من المهم أيضاً توضيح أن الوسطاء لا يخضعون للتوجيه عندما يقدمون - فقط - المعلومات إلى المستهلك، ولم يتم إبرام عقد التأمين، بالإضافة إلى ذلك، يقدم التوجيه العديد من الحلول لحماية المستهلكين بشكل مناسب، حيث يتضمن مفهوم المبدأ ١٩ الخاص بالمعاملة العادلة للرابطة الدولية لمراقبى التأمين (IAIS)، بالنص على أنه يجب نقل المعلومات إلى المستهلك بطريقة واضحة ومفهومة^(١٥)، كما يمنح المستهلكين نفس مستوى الحماية، بغض النظر عن قناة التوزيع المستخدمة. كما ينص على إلزام شركات التأمين والوسطاء وغيرها من الشركات الخاضعة لها بإنشاء آليات لمعالجة الشكاوى وحل المنازعات خارج نطاق القضاء حتى بالنسبة للمنازعات التى تنشأ بين أطراف فى دول مختلفة، وكذلك النص على أنه يتعين على الدول الأعضاء ضمان وضع إجراءات لتسهيل الوصول إلى هذه الآليات^(١٦).

ويتضمن التوجيه التزام الشركات المصنعة بإجراء تقييم عند إنشاء منتجات تأمين جديدة أو عند إجراء تعديلات جوهرية على المنتجات الموجودة بالفعل، من أجل مراعاة السوق الذى يقصده المنتج والمخاطر المحتملة للمستهلك، وكذلك تحديد إستراتيجية التوزيع، وهو ما يسمى رقابة المنتجات والإدارة (POG)^(١٧).

يتعين الإشارة إلى أن هناك عدة توجيهات صادرة عن الاتحاد الأوروبى تهدف إلى حماية المستهلكين فى البيئة الرقمية، منها التوجيه رقم ٢٠٠٠/٣١/EC للإشراف على شركات المعلومات من أجل حماية المستهلكين عند التسوق عبر الإنترنت، حيث يحدد متطلبات كشف المعلومات ويضع قواعد لمقدمى الخدمات^(١٧)، وبالمثل التوجيه رقم ١٣/٩٣/EC، الذى يهدف إلى تجنب الشروط التعسفية، وهو ينطبق بصفة خاصة على البيئة الرقمية، ومع ذلك، ففى البيئة الرقمية، وخاصة مع منصات تأمين الند للند، يذكر التقرير الذى نشرته المفوضية الأوروبية، أنه من

الأهمية بمكان أن يتمكن المستهلكون من الحصول على جميع المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار مستنير قبل التعاقد، وهو يمثل أهمية- بشكل خاص- عندما لا تخضع منصة التأمين لنفس الرقابة التي تخضع لها شركة التأمين، كما ينص على التزام المنصة بإبلاغ المستهلكين بتوافر إعادة التأمين أم لا^(١٨)، وكذلك التأثير الذى يمكن أن يسببه لهم إذا لم تكن المنصة ملتزمة بإعادة التأمين، وهنا يمكن التفكير بشكل خاص فى رفض المطالبة بسبب نقص الأموال، كما ينص التقرير على ضرورة استخدام المنصة أدوات للتحقق من هوية المؤمن له، وكذلك ملف المخاطر الخاص به لتجنب البيع التعسفى ومنع الاحتيال^(١٩).

كما يتجه التقرير إلى أنه يتعين- فى نطاق منصات التأمين الند للند الرقمية- توفير إطار عمل لصالح إنشاء "وثيقة أوروبية"، ومع صعوبة ذلك، فإن هناك من الدول الأعضاء من يرفض ذلك، لاسيما لأنه قد يتعارض مع الإطار المطبق لقطاع التأمين على أراضيها، بل قد تفرض بعض الدول التزامات مختلفة، على سبيل المثال، الالتزام بتقديم المشورة^(٢٠)، بالإضافة إلى ذلك، فإن الجهات التنظيمية فى الدول الأعضاء لا تتفاعل بنفس الطريقة مع منصات تأمين الند للند، حيث قد يرغب البعض فى الرقابة عليهم وفقاً لطبيعة نشاطهم؛ مثل ألمانيا^(٢١)، أو قد يرغب الآخرون فى منحهم إعفاء وإطاراً أخف؛ كما هو الحال فى المملكة المتحدة، وهو ما يهدد بتجزئة السوق، مما يضر بفكرة "الوثيقة الأوروبية"، ويتعارض مع الهدف المراد تحقيقه من قانون الاتحاد الأوروبى^(٢٢) بالإضافة إلى ذلك، سوف تفضل منصات التأمين P2P وضع آليات تشجع على المنافسة بين شركات التأمين أو بين المنصات. كما نؤكد على أهمية توفير آليات لمعالجة الشكاوى وحل المنازعات^(٢٣) ونلاحظ أن إنشاء مواقع مقارنة تشمل منصات التأمين P2P يمكن أن يعزز عملية اتخاذ القرار المستنير^(٢٤).

تثير منصات تأمين الند للند قضايا مهمة تتعلق بحماية المعلومات الشخصية، حيث تجمع هذه المنصات الكثير من المعلومات الحساسة عند دخول المجموعة، وكذلك عند معالجة المطالبة، وبالتالي، تثير مشكلة تتعلق بجمع وتخزين ومدة تخزين هذه البيانات، كما يمكن أن تكون هذه الأنظمة هدفاً شائعاً للقراصنة^(٢٥). لذلك تم اعتماد اللائحة العامة لحماية البيانات فى ديسمبر

٢٠١٥، ودخلت حيز التنفيذ في مايو ٢٠١٨^(٢٦)، وهي تطبق على الشركات والمؤسسات والأفراد الذين يجمعون المعلومات الشخصية من الأشخاص.

إذا كان المبدأ تحريم الجمع والمعالجة، فإن هناك استثناءات معينة؛ إذ لا يطبق الأمر على الأشخاص الذين يجمعون المعلومات من منازلهم لأغراض شخصية فقط، على سبيل المثال، الشخص الذى يقوم بجمع معلومات الاتصال لدعوة أشخاص إلى حفلة^(٢٧)، أو فى حالة موافقة الشخص المعنى بالمعالجة، أو المعالجة لهدف المصلحة العامة، ولكن من الصعب تصور تطبيق هذه الاستثناءات على منصة تأمين الند للند، حتى ولو كان الأعضاء أفراد.

مما لا شك فيه، أن هذه اللوائح تهدف إلى منح الأشخاص سلطة الرقابة على معلوماتهم الشخصية، والى تنسيق الممارسات والرقابة على أراضى الاتحاد الأوروبى^(٢٨)، كما أنها تطبق على الشركات التى تحتفظ بمعلومات شخصية عن الأشخاص المقيمين فى هذه الدول^(٢٩)، وتطبق أيضا ولو كانت الخدمات "مجانية"، وهى تتضمن مبادئ الخصوصية حسب التصميم، أى مراعاة الخصوصية عند تصميم النظام، ووفقاً لهذه المبادئ، إذا كان هناك خطر كبير على الخصوصية، يجب إجراء تقييم مسبق للأثر واتخاذ تدابير للحد من هذا الخطر^(٣٠).

تضيف هذه اللوائح أيضاً التزامات متعلقة بتخزين البيانات الشخصية، حيث تنص على أنه يجب إتلافها بمجرد أن تصبح غير ضرورية لأغراض جمعها، كما يحظر إنشاء ملفات تعريف للمستخدمين من خلال المعالجة الآلية للمعلومات^(٣١)، وتخضع الشركات للالتزامات إضافية تتعلق بحفظ الوثائق وكذلك بالأمن؛ حيث يجب تضمين ذلك فى الإعدادات الافتراضية وليس العكس، كما تنص اللوائح على التزامات مستقلة على من يحتفظ بالمعلومات الشخصية أو من يعالجها^(٣٢).

لذلك اتجهت OCDE إلى أن اللائحة قد يكون لها تأثير على شركات التأمين بسبب استخدام التقنيات الجديدة، وكيف يمكن لشركات التأمين استخدام تحليل البيانات المؤمن لهم لإدارة أعمالها^(٣٣). ووفقاً للنقير الذى نشرته المفوضية الأوروبية، من المحتمل أن يؤدى نموذج الأعمال الخاص بمنصات تأمين الند للند إلى مشكلات إضافية على الخصوصية، وينطبق هذا بشكل خاص على نموذج الإدارة الذاتية، والذى يسمح لجميع الأعضاء بمشاهدة المعلومات الشخصية للأعضاء الآخرين، حتى فى مرحلة قبول المجموعات ومعالجة مبالغ التعويض^(٣٤). من ثم، لا

ينبغي لأعضاء المجموعة بأى حال من الأحوال الوصول إلى البيانات الشخصية للأعضاء الآخرين^(٣٥). ومع ذلك، نتساءل عن كيف يمكن لهذه المنصات أن توفق بين هذا الإطار وطريقة عملها^(٣٦).

ثانياً: فرنسا:

فى الواقع، منذ ١ يوليو ٢٠١٨^(٣٧) تم دمج توجيه الاتحاد الأوروبي للوساطة DDA فى القانون الفرنسى- مثل الدول الأعضاء الأخرى- كما يتضمن القانون الفرنسى أيضاً بعض الممارسات الجيدة الأخرى المتعلقة بالإشراف على مشغلى التأمين، فالجهة الرقابية الرئيسية تتمثل فى هيئة الرقابة المالية والتسوية، وهى تعمل على ضمان استقرار النظام المالى وحماية المستهلك والإشراف على مختلف المشغلين فى صناعة التأمين^(٣٨). كما يعمل مكتب التأمين المركزى فى مجال التأمين الإيجابى، حيث يتدخل عندما يُمنع المؤمن له من الحصول على التأمين الإيجابى ثم يحدد مبلغ القسط^(٣٩)، كما يحق للمؤمن له فى حالة نشأة نزاع مع شركة التأمين أو التبادلى استخدام عمليات الوساطة سواء الداخلية أو الخارجية، مثل وساطة التأمين^(٤٠).

يحكم مجال التأمين فى فرنسا العديد من القوانين مثل قانون التأمين، القانون المدنى وكذلك بعض فروع قانون المستهلك، حيث يهدف قانون التأمين إلى ضمان حماية مشغلى التأمين عن طريق الحد من مبدأ الحرية التعاقدية بين الطرفين^(٤١).

فى مجال التأمين، تتدخل عدة جهات فاعلة منها، شركة التأمين أو التبادلية، الوسيط، هناك خمس فئات) والمؤمن الأفراد والشركات^(٤٢)، فالوسيط أى شخص يقوم فى إطار نشاطه المهنى بتقديم عقود التأمين أو اقتراحها أو المساعدة فى إبرامها أو يشارك فى الأعمال التحضيرية لإبرام عقد التأمين^(٤٣).

فى فرنسا هناك كثير من الأحكام التى تنظم قطاع التأمين بشكل كبير، وبالتالي، يجب أن تكون شركة التأمين مسجلة لدى هيئة الرقابة المالية والتسوية، وأن تلتزم بالعديد من القواعد^(٤٤)، وبالمثل يلتزم الوسيط بالتسجيل لدى سجل التأمين والخدمات المصرفية والمالية (ORIAS)^(٤٥) واحترام إطار ممارسة الأعمال المحجوزة^(٤٦). كما ينص القانون الفرنسى على التزامات أشد من الالتزامات الواردة فى التوجيه الأوروبى فيما يتعلق بالكشف عن المعلومات، حيث يتعين- فى

نطاق العقود المبرمة عن بعد أو المسافة - وصف الطرق المختلفة للتعاقد، ووسائل تصحيح الأخطاء، ووسائل الاحتفاظ بالمستندات، وشروط الوصول إلى المستند، والتوضيحات المتعلقة بقاعدة "النقر المزدوج"، وهذا الأخير يسمح للمستهلك بتأكيد الموافقة الفعلية من خلال النقر؛ يتم استخدامه أيضاً عند وصول إشعار بالاستلام، كما يؤكد الحياد التكنولوجي للوثائق^(٤٧).

وفي نطاق تقديم الوطاء للمشورة أيضاً يحتوى القانون الفرنسى على التزامات أشد مقارنة بالمنصوص عليه فى التوجيه الأوروبى، حيث يلتزم الممثل بتقديم المنتجات وفقاً لاحتياجات المستهلك، وأن يشرح سبب تقديمه لهذه المنتجات والتأكد من عدم ترك المؤمن له بدون ضمان^(٤٨).

كذلك يوجد فى فرنسا تأمين إجبارى فى مجالات متنوعة منها حوادث السيارات، والصحة، وفى بعض الحالات، العقارات، للمستأجرين، لتغطية مخاطر الحريق والفيضانات^(٤٩). وفى هذا النوع من التأمين، ينص التوجيه الأوروبى على التزامات أشد تتعلق بتوحيد المعايير، ولاسيما فيما يتعلق بالحد الأدنى من الضمانات، وكذلك توحيد بعض شروط التأمين على السيارات^(٥٠). كما يخفف القانون الفرنسى من التزامات المؤمن له، فممنذ ١٩٨٩، لم يعد المؤمن له ملزماً بالإدلاء التلقائى بالبيانات لشركة التأمين، فهو ملزم فقط بالإجابة على أسئلة المؤمن وعدم الإدلاء بالبيانات الكاذبة، ويطبق فى مرحلة ما قبل التعاقد ومرحلة التجديد، والأمر متروك لشركة التأمين ل طرح الأسئلة لتحديد المخاطر القابلة للتأمين، ومما لا شك فيه أن هذا التخفيف من التزامات المؤمن له يمثل حماية له، حيث يقلل تخفيف الالتزام بالإدلاء بالبيانات عن المؤمن عليه فى فرنسا والمملكة المتحدة من إمكانية رفض مطالبة المستهلك أو تخفيض مطالبته بشكل مناسب.

ولكن من جانب آخر، غالباً ما يسىء المستهلكون فهم متطلبات تقديم البيانات، حيث إنهم غير مطلعين على الصناعة ولا يعرفون ما يتعين الإدلاء به. وهذا قد يعطى وزناً، على الأقل فى نظر بعض المستهلكين، إلى حجج منصات التأمين الرقمية الند للند، أن شركات التأمين ترفض بدون مبرر مطالبات المستهلكين.

فى الواقع، يتجاوز نظام التأمين الرقمية الند للند غير المسجل فى فرنسا أهداف السياسة العامة أو الرقابة على قطاع التأمين، على سبيل المثال، فإن الأعمال التحضيرية لعرض التأمين تشبه الوساطة^(٥١)، بالإضافة إلى ذلك، يكون لشركات التأمين التزامات وقائية، ومع ذلك، هذه

مشكلة للمجموعات على منصات التأمين الند للند، ووفقاً للبعض، لن تتمكن منصة التأمين P2P من الاستفادة من نظام التأمين دون تسجيلها والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالرقابة على شركة التأمين^(٥٢) أو التبادلية^(٥٣) ولن يتوافق مع قواعد كفاية أو ملاءة رأس المال^(٥٤)، وبالتالي، فإن الإطار المطبق لا يتكيف مع منصة التأمين الند للند، مما يعنى أنه فى الوقت الحالى "لا يزال هذا النظام يمثل آلية ادخار شعبية بسيطة، دون أن يكتسب مركز شركة التأمين، وذلك نتيجة غياب التنظيم القانونى"^(٥٥).

ثالثاً: المملكة المتحدة:

يأتى الإشراف على قطاع التأمين فى المملكة المتحدة من ثلاثة مصادر: قانون الاتحاد الأوربى والقانون الوطنى والقانون العام، يجب دمج قانون الجماعة الأوربية فى القانون الوطنى للدول الأعضاء. ولكن فى يونيو ٢٠١٦، صوت غالبية مواطنى بريطانيا لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربى. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من أشكال الحماية فى قانون الجماعة الأوربية قد أدمج بالفعل فى القانون الوطنى البريطانى، بالإضافة إلى ذلك، يقال إن قانون المملكة المتحدة متقدم للغاية فى تنظيم هذا القطاع إلى الحد الذى يجعل تأثيره ضئيلاً على حماية المستهلك^(٥٦)، كان قطاع الخدمات المالية تحت رقابة هيئة الخدمات المالية (FSA)^(٥٧) حتى عام ٢٠١٢م. فى ذلك العام، انقسمت هيئة الرقابة المالية إلى ثلاث منظمات: هيئة السلوك المالى (FCA)، وهيئة تنظيم الرقابة المالية- بنك إنجلترا (PRA) ولجنة السياسة المالية (FPC). تختص الهيئة الأولى والثانية بدراستنا. وبالتالي، تهدف هيئة (FCA) إلى تنظيم سلوك السوق وحماية المستهلك^(٥٧)، بينما تهدف هيئة (PRA) كما يوحى اسمها إلى توفير الإشراف على المؤسسات المالية، سواء من حيث الحد الأدنى من متطلبات رأس المال ومن حيث الإدارة. وإلى ضمان احترام المؤسسات المالية للقدرة المالية وفقاً لقواعد التوجيه الأوربى^(٥٨). قطاع التأمين يخضع لرقابة صارمة. أساساً، ويهدف قانون سوق الخدمات المالية لعام ٢٠٠٢ (FSMA) إلى ضمان الاستقرار وثقة المستهلك فى النظام المالى^(٥٩).

تلتزم شركات التأمين^(٦٠) والوسطاء^(٦١) بالتسجيل، والتصرف بنزاهة وحيادية وكفاءة وحرص وحكمة، وبطريقة معقولة فيما يتعلق بإدارة المخاطر، ووضع معايير مناسبة لمعاملة عادلة

للمستهلكين، والتأكد من مراعاة المصالح والاحتياجات الخاصة بالمستهلكين، وضمان نقل المعلومات بشكل واضح وعادل، وضمان تقديم المشورة الكافية، وحماية أصول المستهلكين، والعمل بشفافية والتعاون مع الهيئة التنظيمية والامثال لقواعد الملاءة المالية^(٦٢)، كما يقع على المديرين والمسؤولين التنفيذيين التزامات شخصية مرتبطة بأعمالهم^(٦٣)، حيث لا يمكن لشركات التأمين والوسطاء الحد من مسؤوليتها أو تقليل التزاماتها^(٦٤)، كما يجب أن يتعاملوا مع الشكاوى بسرعة ونزاهة وحيادية ودقة^(٦٥). وكذلك إنشاء آلية لحل الشكاوى والمنازعات^(٦٦)، ولا يمكنهم تخفيض التأمين، إلا عندما ينص القانون على ذلك.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه فيما يتعلق بالموافقة عبر الإنترنت، فإن النقر فوق "أوافق" لا يكفي للالتزام بقانون حقوق المستهلك^(٦٧). ولا يلتزم الوسطاء بالإفصاح عن المعلومات للمستهلكين كما تفعل شركة التأمين فقط، بل تقع عليهم التزامات إضافية، والتي تشمل الحصول على توجيهات من العملاء وإتباع تعليماتهم وشرح العناصر الأساسية لمنتج التأمين المقترح^(٦٨)، كما تطبق الالتزامات المنصوص عليها في قواعد سلوك التأمين التجارى (ICOBs) أيضاً على الوسطاء^(٦٩) كما تم - منذ عام ٢٠١٢، أى منذ اعتماد قانون الإفصاح عن التأمين وتمثيل المستهلك (CIDRA) - التخفيف من التزامات المستهلك، حيث يلتزم فى مرحلة الإدلاء بالبيانات قبل التعاقد وعند تجديد العقد، فقط بالإجابة على الأسئلة المطروحة عليه، كما تم إلغاء الالتزام بحسن النية^(٧٠) واستعويض عنه بالالتزام بعدم الإدلاء بالبيانات الكاذبة^(٧١)، كما وسع قانون التأمين منذ ٢٠١٥ من نطاق إلغاء الالتزام بحسن النية، ليشمل العقود المختلطة والتجارية فى جميع مراحل التعاقد^(٧٢).

وقد أنشأت FCA "مركز الابتكار" Hub، وهو واحد من أوائل الجهات التنظيمية التى تبنت منهج تحديد الصلاحيات التنظيمية فى هذا السياق^(٧٣)، ووفقاً لتقرير (OCDE)، فإن هذا المنهج يسمح لشركات التكنولوجيا المبتكرة بتطوير وتجريب هذه التكنولوجيا من دون الاضطرار إلى وضع إطار تنظيمى مفرط فى التقيد. وتم تطبيق منهج تحديد الصلاحيات فى المملكة المتحدة^(٧٤) منذ ٢٠١٦^(٧٥) حيث يمكّن للشركات المبتكرة من تقديم إمكانيات جديدة من خلال الإشراف والرقابة من قبل الجهة المنظمة، وهذا يتيح لهم معرفة التزاماتهم التنظيمية والحصول على مساعدة إضافية إذا

لزم الأمر، وقد يكون هذا - على سبيل المثال - دعمًا مناسبًا^(٧٦)، كما يسمح بالتأكد من أن ما يفعلونه هو من مصلحة المستهلكين، وفي هذا السياق، قد يكون (Insurtechs) للشركة المبتكرة ترخيص مقيد لفترة محدود^(٧٧).

بالإضافة إلى ذلك، يمارس Bank of England، بمساعدة خبراء من مختلف التخصصات، إشرافًا حذرًا من أجل متابعة "Fintechs" وتطورات السوق بالإضافة إلى منع المخاطر المالية، كما ينظم مننديات مع خبراء مختلفين لتقييم التغييرات في ملفات المخاطر المقدمة من "Insurtechs" الشركات المبتكرة وإجراء دراسات حول هذا الموضوع^(٧٨). ويتعين أن يلتزم أيضًا المديرين والمسؤولين التنفيذيين في شركة "InsurTechs" لإنشاء آليات لضمان الامتثال للقواعد المنطبقة وتعزيز المعاملة العادلة للمستهلكين، مع امتثال التقنيات الجديدة أيضًا للمبدأ ١٩ للرابطة الدولية لمشرفي التأمين في معاملة المستهلكين^(٧٩).

رابعاً: الولايات المتحدة:

في الواقع، تقع مسؤولية تنظيم التأمين في الولايات المتحدة بشكل أساسي على عاتق الولايات وليس الحكومة الفيدرالية، بيد أنه في بعض المجالات، مثل الرعاية الطبية والتأمين ضد الفيضان، تخضع للتنظيم على المستوى الفيدرالي، وقد أقر الكونجرس الأميركي - في السنوات الأخيرة - بعض القوانين لزيادة السلطات التنظيمية الفيدرالية^(٨٠).

وفيما يتعلق بالإشراف والرقابة على قطاع التأمين بشكل عام، لم نعثر على أى مبادرات ملهمة في قطاع تنظيم التأمين، خاصةً عندما نقارن الإشراف والرقابة مع الدول الأخرى التي تمت دراستها.

من جانب آخر، نلاحظ أن الهيئات التنظيمية في مختلف الولايات كانت متحفظة على منصات التأمين الرقمي، لاسيما فيما يتعلق بالمبادرات التنظيمية، ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن هذه المنصات لا يزال وجودها قليلاً جداً في الولايات المتحدة، حيث تم رصد منصة واحدة فقط "Lemonade" والتي تبدو نشطة ومتاحة لعدد كبير من المستهلكين الأمريكيين. وقد سجلت Lemonade ٢٠١٦ شركة تأمين مهنية لدى الجهة التنظيمية لولاية نيويورك^(٨١) ومنذ ذلك

الحين امتثلت لجميع اللوائح المعمول بها^(٨٢)، كما أنها ترغب فى التسجيل لدى الجهة المنظمة لـ ٤٦ ولاية أخرى^(٨٣).

فى هذا السياق، يبدو إطار التأمين الحالى مناسباً، حيث يتعين على Lemonade الخضوع للالتزامات المتعلقة باحتياطي الكفاءة أو الملاءة المالية وسلوك السوق والكشف عن المعلومات للمستهلك، تماماً مثل أى نوع آخر من شركات التأمين. مع ملاحظة أن إحدى خصائص نموذج عمل Lemonade تتمثل فى منح الأعضاء المبالغ غير المدفوعة للمطالبات، وهو ما يخالف الأحكام المتعلقة بقوانين الخصم.

يسمح القانون بالتبرع لجمعية خيرية تختارها المجموعة، وهو ما يؤكد مخالفة القواعد الضريبية السائدة لهذا النموذج من الأعمال، نظراً لأن المستهلك عندما يتبرع لجمعية خيرية، يحصل على خصم ضريبي، ومع ذلك، وفقاً للقانون، إذا أعطت Limonade الفائض من المجموعة إلى مؤسسة خيرية، فهى التى تحصل على الخصم الضريبي، وبالتالي يمكن أن نتساءل عما إذا كان هذا هو الهدف الذى أراده المشرع^(٨٤).

بالإضافة إلى ذلك، فى ١ مارس ٢٠١٨، نشرت الرابطة الوطنية لمفوضى التأمين (NAIC) نشرة حول منصات تأمين الند للند، حيث تضمن ضرورة تنظيم تلك المنصات بنفس طريقة شركات التأمين التقليدية، وبالنسبة للهيئات التنظيمية، فإنها تمثل تحديات جديدة، ولكن يتعين عليها الأخذ فى الاعتبار الابتكار مع ضمان حماية المؤمن له، وكذلك الحفاظ على ثقة المستهلك فى الصناعة واستقرار الأسواق^(٨٥).

خامساً: أستراليا:

فى عام ٢٠١٧ عرف النظام الألمانى منصة "Friendsurance"^(٨٦) حيث يوفر للمستهلكين الأستراليين تأميناً على الدرجات، وهذا المنتج - الوحيدة الذى تقدمه - متاح لكل شخص يبلغ ١٠ إلى ١٧ سنة، ومن ثم يعد الوحيد الذى يقدم هذا النوع من التأمين لتلك الفئة العمرية^(٨٧).

يوجد فى أستراليا هيئتان للرقابة هما، هيئة الرقابة الأسترالية^(٨٨)، وهى تشرف على التزامات الملاءة المالية لشركات التأمين، وكذلك اللجنة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمار (ASIC)، وهى تشرف على الممارسات التجارية وتحمى المستهلكين^(٨٩). وتأتى غالبية الرقابة

والإشراف من المستوى الفيدرالى، كما تلتزم شركات التأمين بالتسجيل لدى الجهة التنظيمية والامتثال لإطار عمل وقواعد صارمة للغاية فيما يتعلق بالملاءة المالية كما ينظم الوسطاء والممثلون وشركات إعادة التأمين^(٩٠).

من جانب آخر، لا تقدم أستراليا ممارسات أفضل من الدول الأوروبية، ومع ذلك فإن آلية تحديد الصلاحيات التنظيمية ASIC Innovation Hub ملهمة فى سياق تحديد الصلاحيات التنظيمية للتأمين^(٩١)، حيث تكون Insurtech - عبارة عن مزيج من التأمين والتكنولوجيا - مؤهلة للحصول على آلية تحديد الصلاحيات التنظيمية - يسمح للاعبين باختبار تقنياتهم أو خدمتهم المبتكرة دون الاضطرار بالضرورة إلى الامتثال للإطار التنظيمى - إذا عرضت توزيع المنتجات والخدمات المالية أو تقديم المشورة فقط، وبالتالي لا يمتد إلى الشركة المصنعة أو التي تقدم قروضاً^(٩٢). يمكن فقط توزيع منتجات التأمين من الأضرار، بشرط ألا يكون لها تغطية بقيمة ٥٠ ألف دولار أو أكثر^(٩٣). ولكى تكون Insurtech مؤهلة للحصول على آلية تحديد الصلاحيات التنظيمية، يتعين أن تكون قد حصلت على الترخيص لمدة أقل من ١٢ شهراً أو لم تحصل عليه بعد^(٩٤)، كما ينبغي أن تقدم ابتكاراً ثورياً - رائداً - يوفر فوائد للمستهلكين^(٩٥).

سابعاً: نيوزيلندا:

تشرف هيئتان على هذا القطاع هما، البنك الاحتياطي النيوزيلندى (RBNZ) الذى تم تشكيله بموجب قانون الرقابة على التأمين^(٩٦) (IPSA) ٢٠١٠، هو منظم لعملية التأمين^(٩٧)، وهيئة السوق المالية (FMA)، حيث يشترطان تسجيل أى شركة تقوم بأنشطة التأمين وتخضع للرقابة على هذا القطاع^(٩٨). كما أن هناك التزامات تتعلق بصناديق التأمين المنفصلة، من خضوع شركات التأمين لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال، سواء كانت توفر التأمين على الحياة أو أنواع التأمين الأخرى، كما تنظم تراخيص الوسطاء، مثل الشركات والممثلين، ولكن ليس من الضروري تسجيلها للقيام بأنشطة الوساطة^(٩٩).

تقوم هيئة السوق المالية (FMA) بالرقابة على المهنيين فى هذا القطاع وكذلك إدارة السوق^(١٠٠)، حيث تفرض التزامات عديدة تتعلق بالإدارة الصحيحة، بما فى ذلك الكشف عن المعلومات. كما تؤكد التدخلات المتعددة بشأن الابتكار فى القطاع المالى، حيث إن منصات تأمين

P2P لا تتحمل نفس الالتزامات المتعلقة بالكشف عن المعلومات المالية للجهة التنظيمية كما هي الحال مع الكيانات الأخرى المدرجة فى القائمة^(١٠١).

من جانب آخر، فإن منصة Peer Cover^(١٠٢)، وهى نموذج مختلط بين التمويل الجماعى ومنصة تأمين الند للند، قد سجلت لدى الجهة التنظيمية كشركة خدمات مالية، وأن الهيئة الرقابية قد طلبت منها الحصول على رأى قانونى لتحديد نظامه، ويعتقد مؤسس Peer Cover أنه لا يعمل كشركة تأمين، استناداً إلى أن التأمين يوفر ضمان الدفع فى المستقبل لحادث غير مؤكد وقوعه، وأنه لا يقدم أى ضمان، بدلاً من ذلك، يدعى أن Peer Cover يتصرف كائتمانى يقوم برعاية الودائع النقدية، ومع ذلك، اتجهت Peer Cover إلى أن تقديم شكاوى قد يؤدى إلى نقل الملف إلى هيئة تسوية المنازعات^(١٠٣).

فى مارس ٢٠١٧، أطلق بنك الاحتياطى النيوزيلندى (RBNZ) مشاوره عامة شملت عدداً كبيراً من أصحاب المصلحة من مختلف المجالات، وكانت هذه المشاورات حول مدى الحاجة إلى تعديل قانون الرقابة على التأمين، وفى يونيو ٢٠١٧^(١٠٤) اتجه الغالبية إلى أن الإطار المنطبق مرنا بالقدر الكافى لتطبيقه على جميع الأطراف الفاعلة فى سوق التأمين^(١٠٥). وفى أكتوبر ٢٠١٧ خطط البنك الاحتياطى النيوزيلندى لإجراء دراسة أكثر تعمقا حول الأنشطة التى تسمح بخضوع منصات الند للند لنفس إشراف ورقابة شركات التأمين^(١٠٦).

تحليل منصات التأمين الرقمية

من أجل دراسة منصات تأمين الند للند، قمنا بالتطبيق على عينة ممثلة لمنصات تأمين الند للند للنماذج الثلاثة الحالية، وكان هدفنا هو معرفة مدى تأثيرها على حماية المستهلك. وكان اختيار المنصات يستند إلى أن تفى بالمعايير الآتية: تقديم خدماتهم للمستهلكين فى بعض الدول التى شملتها الدراسة^(١٠٧)؛ تقديم معلومات للمستهلكين أو على الأقل وصف للخدمات المقدمة ووثيقة مماثلة لشروط الخدمة؛ تقدم المعلومات بلغة واحدة على الأقل من اللغتين الرسميتين^(١٠٨).

ومن حيث الأنظمة الأساسية للمنصة، تناولنا العناصر الآتية: تسجيل أو عدم تسجيل المنصة لدى الجهات التنظيمية؛ الخدمات المقدمة؛ وجود شركة تأمين أو شركة إعادة التأمين؛

اختيار الأعضاء؛ إدارة المجموعة؛ احتمال الحصول على تعويض هناك بنفس الطريقة مع شركة التأمين؛ آليات معالجة الشكاوى والنزاعات؛ آليات العدالة.

أولاً: المنصات التي تعمل كوسيط أو شركة تأمين:

نقدم خصائص المنصات التي تعمل كوسيط أو منصة^(١٠٩)، أولاً عن طريق المنتج، مما^(١١٠) يوفر نظرة عامة^(١١١)، ثم تقديم معلومات^(١١٢) عن كل منصة^(١١٣) تمت دراستها^(١١٤).

١ - منصة Friendsurance:

تأسست هذه المنصة في ألمانيا في عام ٢٠١٠، وتصف نفسها بأنها وسيط مستقل وتتعامل مع أكثر من ٦٠ شركة تأمين، وتقدم التأمين على المنازل والتأمين من المسؤولية^(١١٥). ولكن في أستراليا^(١١٦)، توفر التأمين على الدراجات وأيضاً المخاطر المرتبطة باستخدام دراجة، بما في ذلك السرقة والإصابات^(١١٧). مع صورة علامتها التجارية الصداقة، وشعارها الأصدقاء مع الفائدة، حيث يجتمع الأفراد في مجموعات مختلفة، وعند دفع قسط التأمين، تحتفظ المجموعة بنسبة ٤٠٪ من المبلغ؛ أما الباقي فيذهب إلى شركة تأمين تقليدية لتغطية التعويضات، والتي يمكن أن تكون كبيرة^(١١٨).

وهذه المنصة مسجلة لدى الجهة المنظمة كشركة في كل من ألمانيا وأستراليا؛ وتخضع للإطار المطبق في كلتا الدولتين، ففي أستراليا، تقف شركة التأمين الوطنية القابضة وراءها وشركة لويدز التي تعمل بمثابة Cover Holder^(١١٩). كما أنها لا تعمل كشركة تأمين، نظرًا لأنها لا تستخدم رأس مال خاص بها، ومن ثم لا تخضع لقواعد الملاءة المالية، بالإضافة إلى ذلك وبما أنها تدير أموال المجموعة، فإنها لا تقتصر على عمليات الشركة، وتجدر الإشارة إلى أن شركات التأمين التي تعمل معها تخضع للإشراف مثل جميع شركات التأمين.

وتوفر المنصة للمستهلكين دليل الخدمات المالية، وهو ما يتطلبه القانون، كما تصف الخدمات المقدمة وتوفر معلومات عن الموضوعات التالية: مكافأة الأشخاص الذين يقدمون الخدمات، وكيفية حماية المعلومات الشخصية، وكيفية دفع مكافأة المنصة^(١٢٠). وتوفر للمستهلك آلية الشكاوى الداخلية الخاصة، وفي حالة الاعتراض من جانب المستهلك، فيمكنه اللجوء إلى هيئة مستقلة توفر آلية لتقديم الشكاوى والتسويات^(١٢١). كما تختص المحاكم الأسترالية بالدعاوى

القضائية؛ ويحتفظ المستهلكون بسبل العدالة المدنية، كما توفر أيضاً دليلاً للكشف عن المنتج ومحتواه.

تبلغ صفحات دليل الكشف عن المنتج ٢٤ صفحة تذكر - بلغة بسيطة نسبياً - من هم أصحاب المصلحة وتصفهم، كما توفر معلومات حول شروط الأهلية والمخاطر التي تتم تغطيتها وفترة الانسحاب (العدول) وإجراءات الإنهاء وتأثيرها على السداد وآليات معالجة الشكاوى. يوضح هذا الدليل، ضمن أمور أخرى، المخاطر التي تغطيها الدراجة واستخدامها بما في ذلك السرقة والحوادث والعجز، بالإضافة إلى الحد الأقصى من التغطية والاستثناءات والتعريفات، وتم توضيح أمثلة للمخاطر المرتبطة بالدراجات، مثل: الأسنان المكسورة، السائقين المكسورتين، إلخ. مع ملاحظة أنه يتم تقديم طلب التعويض بطريقة مماثلة لتلك المقدمة مع شركة تأمين، ولكن تدعى أن العملية أبسط وأسرع، ويتمتع المؤمن عليه بنفس الحقوق عند التعامل مع شركة تأمين تقليدية، وفي نهاية السنة المالية، إذا كان هناك أموال متبقية في المجموعة، فسيتم إعادة توزيع الأموال على أعضاء تلك المجموعة^(١٢٢). في حالة عدم تقديم مطالب بالتعويض، وهو ما يُخشى أن يشجع ذلك الأعضاء على عدم تقديم مطالبة في حالة حدوث ضرر، ولكن هذا الخطر أقل وجوداً في هذا النموذج منه في نموذج الإدارة الذاتي^(١٢٣).

٢ - منصة Bought by Many:

توفر هذه المنصة خدماتها كوسيط في المملكة المتحدة، تم تشغيلها منذ عام ٢٠١٢، لكنها عرضت منتجاتها منذ عام ٢٠١٧، وهي متاحة للمستهلكين في إنجلترا وويلز والسويد، وبدأت أعمالها من خلال تقديم التأمين على الحيوانات وتأمين السفر للأشخاص الذين يعانون من مشكلات صحية^(١٢٤)، وهي منتجات لا تقدمها شركات التأمين بشكل عام أو التي تقدمها بأقساط باهظة^(١٢٥).

يشكل المستهلكون مجموعات حسب خصائصهم الشخصية ونوع التأمين المطلوب، وعلى سبيل المثال، هناك مجموعة الذين يرغبون في التأمين ضد الحوادث والتأمين ضد المرض، ومجموعة من المهنيين الشباب الذين يبحثون عن تأمين على الحياة، ومجموعة لأصحاب المنازل الذكية الذين يريدون التأمين على منازلهم^(١٢٦).

لقد قمنا بتحليل الموقع الإلكتروني وشروط الاتفاقية وسياسة الخصوصية، حيث تدعى أنها وسيط، وهي مسجلة لدى هيئة السلوك المالى، وتخضع لجميع الالتزامات المتعلقة بالترخيص. كما تتعامل مع أكثر من ثلاثين شركة تأمين^(١٢٧)، وهي أيضاً مسجلة لدى الجهة التنظيمية وتخضع لنفس الإشراف لشركات التأمين، بما فى ذلك القواعد المتعلقة بمعاملة المستهلكين كالالتزام بالإفصاح أو الكشف عن المعلومات والشكاوى، وقواعد الملاءة المالية، كما يمكن للمستهلك أيضاً اللجوء إلى محاكم المملكة المتحدة، وستكون قوانين الدولة سارية فى حالة التقاضى^(١٢٨).

٣- منصة Inspeer:

تعمل هذه المنصة فى فرنسا منذ ٢٠١٤، وتوفر التأمين التعاونى أو التبادلى لسائقى السيارات الكهربائية، حيث يمكن لأعضائها الحصول على التأمين ضد جميع المخاطر، والذى يشمل المسؤولية المدنية والتأمين ضد الحوادث والتأمين على بطارية السيارة الكهربائية^(١٢٩). يتم توفير هذا التأمين من قبل شركة تأمين مسجلة وخاضعة للإشراف والرقابة^(١٣٠). وهذه المنصة مسجلة كوسيط لدى الجهة التنظيمية، وقمنا بتحليل المعلومات الموجودة على موقعها، بما فى ذلك الوثيقة المعنونة "الإشعارات القانونية"^(١٣١) والأحكام العامة والخاصة للتأمين على السيارات الكهربائى^(١٣٢).

وهي مسجلة لدى ORIAS^(١٣٣) وتخضع للالتزامات المالية المنصوص عليها فى المواد L512-6 و L512-7 من قانون التأمين، وتدعى تقديم منتجات التأمين والخضوع لجميع القواعد المتعلقة بالإفصاح أو الكشف عن المعلومات. وتؤكد على أهمية عدم تقديم بيانات كاذبة وتأثير ذلك على مطالبه المؤمن له. وتكشف عن معلومات عن حق العدول والوقت الذى تستغرقه لمعالجة الشكوى، وكذلك عن آليات تقديم الشكاوى وتسوية المنازعات. وتحدد مسؤوليتها عندما يقع الضرر من شركة التأمين. يسمح للأعضاء بالمكافأة على السلوك الجيد^(١٣٤).

٤- منصة So-Sure:

هي منصة فى المملكة المتحدة يمكن الوصول إليها أيضاً فى إنجلترا وويلز، وتوفر التأمين للهواتف الذكية، وتذهب إلى أنها تعتمد اعتماداً تاماً على تجربة جيدة للعملاء، خاصة فى مرحلة المطالبة، وذلك بتوفير تعويض للأعضاء فى نفس اليوم. كما يتم تجميع المستهلكين وفقاً لطرز الهاتف الذكى الذى يمتلكونه، كما يمكن للأعضاء إحضار أعضاء آخرين، وهذا يتيح لهم دفع قسط أقل،

أو الحصول على مكافأة، كما يتم أيضًا دفع مكافأة لأعضاء المجموعة عند عدم تقديم أى مطالبات بالتعويض.

قمنا بتحليل الموقع الإلكتروني، وكذلك بوليصة تأمين لجهاز أيفون ١٤^(١٣٥)، وتبين أنها مسجلة لدى هيئة الرقابة المالية وتحمل رخصة وسيط، وتتعامل مع شركة تأمين مسجلة فى إستونيا^(١٣٦).

سياستها، تبدو المعلومات واضحة وبسيطة، وتستخدم عرضًا تقديميًا متعددًا^(١٣٧)، مما يسهل قراءته ويسهل تحديد مكان المعلومات، كما توفر معلومات حول المخاطر التى تتم تغطيتها والظروف والاستثناءات، وكذلك كيفية تقديم المطالبة، والشكوى، وتكون داخلية أولًا ثم إلى أمين المظالم، كما تنص تطبيق القانون الإنجليزي وأن سبل العدالة ليست محدودة^(١٣٨).

٥ - منصة WeCover:

إنها منصة فرنسية تقدم التأمين على السيارات، وهى تعمل بشكل مشابه للمنصات التى تمت مناقشتها سابقًا^(١٣٩). We Cover مسجلة لدى ORIAS وتخضع لإشراف ورقابة هيئة الرقابة الفرنسية (ACPR). إذا لزم الأمر، يمكن للمستهلك استخدام آلية الشكاوى وتسوية المنازعات الداخلية؛ وفى حالة الاعتراض يمكنه اللجوء إلى وساطة التأمين^(١٤٠).

٦ - منصة (Amalfi) Otherwise:

وهى منصة فرنسية، تشبه وضع التشغيل الخاص بالمنصات الأخرى التى تحدثنا عنها، وأنها تقدم التأمين "الصحة التكميلية"^(١٤١) والصحة العامة^(١٤٢) والتأمين على الحيوانات الأليفة^(١٤٣). تدفع مكافآت تصل إلى ٢٥٪ من قيمة الأقساط، وهى مسجلة لدى ORIAS وتخضع لإشراف ACPR^(١٤٤)، ولا تقيد اللجوء إلى المحاكم الفرنسية، ولكنها تحد من مسؤوليتها عن المعلومات التى يتم إدخالها على موقعها على الإنترنت، تقول إنها لا تقدم المشورة^(١٤٥).

ثانيًا: منصات الإدارة الذاتية:

نناقش هنا خصائص الأنواع الأخرى من المنصات^(١٤٦)، مع شركات التأمين^(١٤٧) ومجموعات المستهلكين^(١٤٨)، وتلك التى تعمل^(١٤٩) بموجب نموذج^(١٥٠) الإدارة الذاتى^(١٥١).

١ - منصة Lemonade^(١٥٢):

وهى المنصة الأمريكية الوحيدة التى تضم مجموعة من شركات التأمين والمستهلكين، وتتألف (Lemonade)^(١٥٣) من شركة تأمين وأخرى تعمل كوسيط، وثالثة توفر التكنولوجيا.

وقد حصلت المنصة فى سبتمبر ٢٠١٦ على رخصة التأمين الخاصة بها من جهة تنظيم ولاية نيويورك. وهى متاحة فى هذه الولاية و ١٥ ولاية أخرى^(١٥٤) بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا الفيدرالية، وتخضع لنفس التزامات شركات التأمين، خاصة فيما يتعلق بقواعد الملاءة المالية.

وتقدم التأمين على المنزل للمستأجرين وأصحاب المنازل^(١٥٥). وترى أنها تقدم تأمين ٢,٠ وأن نموذج العمل هذا يعزز الشفافية والسرعة، وتقول إنه من خلال التعامل معها، يمكن الحصول على تأمين فى ٩٠ ثانية والتعويض فى ثلاث دقائق، وتدعى أن القسط أقل من أقساط شركات التأمين التقليدية الأخرى^(١٥٦)، كما تقدم التأمين لمرضى القلب، وهو ما يسمح بتجميع المستهلكين وفقاً للمؤسسة الخيرية التى تهتم بها، ولهذه المؤسسة يتم دفع الفائض من المجموعة، وهو يختلف حقاً عما تفعله شركات التأمين التقليدية ويهدف إلى إنشاء الخط ٢,٠، وهو خط بسيط وسهل الاستخدام وذو صلة ورقمية - سيتم تنقيته وتبسيطه وكتابته بلغة سهلة الفهم، وتقول إنها تقدم منصة مفتوحة المصدر^(١٥٧) كما ترغب فى توسيع نطاق التغطية التأمينية للحد من عدد الاستثناءات وجعلها أكثر سهولة فى الفهم، وترى أنه لا يمكن استبعاد جميع الاستثناءات^(١٥٨). وتفرض رسماً شهرياً يستخدم إلى حد كبير لتزويد المستهلك بإعادة التأمين والامتثال للقواعد المتصلة بصندوق حماية رأس المال؛ وهذه الالتزامات تتدرج تحت نظام شركة التأمين.

هدف المنصة الأساسى أن تكون قادرًا على دفع التعويضات؛ ويتم ذلك على وجه الخصوص من خلال إعادة التأمين، علاوة على ذلك، ترى أنه من المرجح أن يعوض من أكثر من شركة تأمين، لأن هدفها ليس تحقيق ربح، بالإضافة إلى ذلك، لديها ترخيص، مما يعنى أنه يجب أن تأخذ فى الاعتبار مصالح جميع أعضائها، وليس فقط مصالح مساهميها.

فيما يتعلق بآليات التعامل مع الشكاوى، لم نعثر على أى معلومات على الموقع، ومع ذلك، نظرًا لأن المنصة مسجلة كشركة تأمين، فإنها تخضع لنفس الإشراف والرقابة الذى تخضع له

شركات التأمين، وبديهيًا، يجب أن يكون المستهلك قادرًا على استخدام آليات الشكاوى المقدمة من قبل المنظم وكذلك وسائل العدالة المدنية، ولكن لا يمكننا أن نؤكد ذلك على وجه اليقين.

٢ - منصة Besure:

وجدنا في كندا منصة واحدة حقيقية لتأمين الند للند "Besure"، حيث توجد في كالجاري^(١٥٩). وتصف نفسها بأنها نظام للمشاركة أو لتقاسم المخاطر وبديل للتأمين، وتوفر التأمين ضد تلف بعض السلع مثل الأجهزة الإلكترونية والدراجات والزلاجات والهواتف الذكية والحيوانات. وتهدف إلى أن تكون بمثابة شبكة أمان اجتماعي لأولئك الذين خلفتهم صناعة التأمين^(١٦٠) كما تدعى أنها تقدم الأمان والطمأنينة للمطالبات الصغيرة، مثل فقدان دراجة أو جيتار^(١٦١).

وقد نظرنا إلى موقع المنصة على الويب، فيما يتعلق بشروط الخدمة وسياسة الخصوصية، وهى تقدم هذا العمل على الإنترنت، مما يساعد على تعزيز الشفافية ومعرفة المزيد عن الأعضاء المحتملين، كما يمكن دعوة المستهلك أو البحث عن مجموعة على موقع الشركة على الإنترنت للانضمام إليها، فكل مجموعة قائمة وفقًا للمخاطر القابلة للتأمين؛ على سبيل المثال، قد تكون هناك مجموعة من المتزلجين^(١٦٢). ولانضمام إليها، يجب قبول شروط الاتفاقية وسياسة الخصوصية، وبمجرد أن يكون لدى المجموعة ما يكفى من الأعضاء لبدء نشاطها، لا يمكن زيادة مبلغ المساهمة فى العضوية، وتحصل المنصة على ١٠٪ عمولة^(١٦٣).

يتم تشكيل المجموعات وإدارتها بواسطة الأعضاء، وكل مجموعة لها صفحتها، ويمكن للأعضاء متابعة أنشطة المجموعة من خلالها، وهى نقطة جيدة للشفافية، لأن يمكن الأعضاء من معرفة أين تذهب أموالهم، كما يقول إنه يستخدم الحسابات الاكتوارية لتحديد المخاطر القابلة للتأمين. وفى وقت المطالبة، يقرر الأعضاء مدى صلاحيتها^(١٦٤).

كما تقول إنها تقدم التقنية فقط، وهى المنصة التى تربط المستهلكين بتكوين مجموعات، ترى أن برنامجها يسمح بالتأمين الذاتى، وهذا هو التزامها الوحيد تجاه المستهلكين. وهى تنفى كونها شركة تأمين أو وسيطاً أو سمساراً، كما تقول إنها ليست مرتبطة بشركة تأمين ولا تضمن التعويض، وأخيراً ترى أنها لا تتخذ أى قرارات بشأن المجموعات^(١٦٥).

ومع ذلك، فى موقعها على الإنترنت، تستخدم مصطلح "التأمين الاجتماعى" أو "التأمين الذاتى". فى قسم "من نحن"، تتحدث عن الخدمات التى تقدمها شركة التأمين، ثم تضيف: "ماذا عن أصغر الأشياء مثل هاتفك الخلوى أو النظارات أو الجيتار الخاص بك؟" فى كثير من الأحيان، هذه الأصول لا يغطيها التأمين التقليدى، أو إذا كانت، فى حالة المطالبة، تكون الزيادة فى الأقساط أو المبالغ القابلة للخصم مرتفعة إلى الحد الذى يجعل قيمتها أكثر تكلفة من قيمة الأصول، كما تشير إلى أنها تقدم منتج تأمين أو منتجاً مماثلاً^(١٦٦).

بالإضافة إلى ذلك، تقول إنها تتخذ خطوات لحماية المعلومات الشخصية للمستهلكين، بما فى ذلك إخفاء هوية تلك المعلومات قبل مشاركتها لأغراض التسويق والإعلان المستهدف. كما تعتقد أن مسؤولية سرية الحسابات تقع على عاتق المستهلكين.

مما لا شك فيه، أن المنصة تجمع الكثير من المعلومات الشخصية وبعضها لا يبدو ضرورياً لتقديم الخدمة، وهذا هو الحال خاصة بالنسبة لأولئك الذين يرتبطون بأعضاء من مجموعات مختلفة، وكذلك التى تحصل عليها أطراف ثالثة أو عبر موقع على شبكة الإنترنت. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، معلومات المستهلكين المنشورة على الشبكات الاجتماعية المختلفة، والمعلومات التى يتم الحصول عليها من شركاء الطرف الثالث. كما تجمع خصائص الأجهزة المختلفة المستخدمة لتقديم الخدمة، وكذلك عناوين IP، والمعرفات والبيانات المتعلقة بتحديد المواقع الجغرافية^(١٦٧)؛ كما أن هذه البيانات تعتبر معلومات شخصية من قبل مكتب مفوض شئون الخصوصية^(١٦٨). وتتعلق هذه المعلومات بأغراض خدمة المجموعة، ولكن هناك مشكلة فى مشاركة هذه المعلومات، حيث تدعى المنصة أنها تشارك معلومات معينة للتسويق^(١٦٩)، وهو ما يمثل شكوكاً حول حماية المستهلك، حتى إذا كانت البيانات مجهولة المصدر.

تضع المنصة قواعد للسلوك، يجب على الأعضاء إتباعها؛ إذا لم يفعلوا، فىمكن طردهم من المجموعة، كما ترى عدم مسئوليتها عن المحتوى المشترك على منصتها، وأن المستهلكين يستخدمون المنصة على مسئوليتهم الخاصة، ولا تقدم أى من الضمانات التى يمنحها القانون أو التى توجد عادة فى العقود، كما تحد من حقوق ومعالجات المستهلكين، وتفرض عليهم قوانين

ولاية ديلاوير، بغض النظر عن مكان عقده، لتفادى تضارب أحكام القوانين، حيث ترى أنه يتعين على المستهلكين اتخاذ إجراءات التقاضى فى محاكم ديلاوير فقط. إذا توصلنا إلى تأهيل هذه المنصة كشركة تأمين أو شركة cabinet، هذا من شأنه أن يتعارض مع قوانين جميع المقاطعات الكندية. ومن ثم وصف العقد بأنه عقد مستهلك، يكون مخالفاً للقوانين وقرارات المحكمة العليا فى كيبك، وهذا من شأنه أن يتعارض مع القانون المدنى العام^(١٧٠)، ولكن وفقاً للمنصة فإن المستهلك الذى يستخدم منصته يتعهد بتعويض الشركة إذا تم اتخاذ إجراء ضدها بسبب سلوكه؛ كما أنه يتبرأ مقدماً من الرجوع على المنصة من أى إجراء يقوم به الغير^(١٧١).

٣ - منصة Teambrella:

وهى عبارة عن منصة تأمين الند للند، روسية، ذاتية الإدارة، تستخدم تقنية سلسلة الكتل والعملات المشفرة. تم إطلاقها فى أكتوبر ٢٠١٧، وهى فى متناول بعض المستهلكين الأوروبيين (هولندا) والأمريكيين (أمريكا الجنوبية). وتصف خدماتها بأنها "ليست تأميناً، بل شيئاً أفضل". ويلتزم الأعضاء فقط بتشكيل مجموعات للتأمين على السيارات^(١٧٢) والتأمين على الحيوانات والتأمين على بعض الممتلكات الشخصية المحددة، الهواتف المحمولة والدراجات وأجهزة الكمبيوتر. ويوافقون على عدم التجمع معاً للتأمين على الأشخاص^(١٧٣). كما يبت الأعضاء فى قبول الأعضاء الآخرين، وقبول مطالبات التعويض والمبلغ المستحق^(١٧٤). كما تعتبر المنصة الوحيدة التى تسمح باستخدام محفظة العملات المشفرة من الايثريوم^(١٧٥)، ثم تحد من المسؤولية المالية للمستهلك بحيث لا تتجاوز المبلغ الموجود فى محفظته^(١٧٦).

كما يمكن للخبراء القيام بأنشطة مشابهة تماماً لأنشطة خبير المطالبات، وتقول الشركة إنه يجب أن يكون لدى هؤلاء الخبراء التدريب أو الخبرة فى تسوية المطالبات أو خبرة كبيرة قد تكون مفيدة فى هذه الحالة. وهناك سلسلة من القواعد التى تنطبق على الخبراء.

لقد قمنا بتحليل شروط الاستخدام للمستهلكين الأمريكيين؛ نحن نأخذ ذلك فى الاعتبار خلال تحليلنا. وهناك عدة بنود مثيرة للشكوك، فى قسم انتفاء المسؤولية، ترى المنصة أن الخدمة المقدمة ليست تأمينية وليس المقصود منها تعزيز التغطية التأمينية بأى شكل من الأشكال، حيث

تدعى أنها مجرد منصة رقمية تهدف إلى ربط المستهلكين حتى يتمكنوا من تشكيل مجموعات أو "فرق" (١٧٧). ويقتصر دورها على توفير تقنية المنصة. يمكن للمجموعات إدارة أشياء مثل قبول الأعضاء والمطالبات والمراجعة والموافقة على المدفوعات وإدارة المبالغ، وتقوم بتعيين العديد من المعايير الافتراضية، ولكن يمكن للمجموعات تغييرها. كذلك تفرض سلسلة من القواعد التي يجب على الأعضاء احترامها (١٧٨)، وهي تتعلق بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالدفع، ومعايير الأهلية للأعضاء الجدد، وشرح الدفع، وكيفية إجراء التقدير للقسط، ومقدار التعويض، وطريقة الدفع للخبراء، وآليات التسوية على المنصة. كما تسمح لأعضاء المجموعة بتسوية خلافاتهم فيما بينهم (١٧٩). كما أن الأعضاء يستخدمون منصتها على مسئوليتهم الخاصة وأنها ليست مسئولة عن المخاطر المرتبطة بنموذج الإدارة الذاتية، وتقنية سلسلة الكتل والعملات المشفرة. كما تقول إنها حتى لو كانت لديها إجراءات مطبقة، فإنها لا تستطيع أن تضمن أنه لن يكون هناك أى غش أو خداع، وأنه إذا ارتكب الغش من قبل عضو، فلن تكون مسئولة عن ذلك.

كما يتحمل كل عضو جميع الآثار المالية المترتبة على استخدام المنصة ويقر بأن لديه الوسائل المالية اللازمة لتحمل الخسارة مالية (١٨٠) ولا تقدم أى ضمانات، بالإضافة إلى ذلك، فإنها تحد من حقوق المستهلكين وسبل العدالة من خلال فرض قوانين معينة، كما تفرض تحكيم إلزامى دون اللجوء إلى القضاء، وترى أن العضو لا يحق له المطالبة بالتعويض عن الأضرار المتعلقة باستخدام المنصة (١٨١).

ثالثاً: بعض الأنواع أخرى:

خلال بحثنا، رأينا العديد من المنصات الأخرى دون أن نكون قادرين على التحقق مما إذا كانت نشطة أم لا. يبدو أن البعض يتيح الوصول إلى منتجات مماثلة لتلك التي قمنا بدراستها، ويوفر البعض الآخر إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات الجديدة. لم ندرجها في تحليلنا، لكننا نقدمها هنا بإيجاز.

١- منصة Lexi Clu التي تملكها Rega (١٨٢)، يقدم التأمين على الحيوانات الأليفة للمستهلكين الروس. إنها ترغب في الوصول إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية. كما هو الحال مع Besure و Teambrella، يقرر الأعضاء جميع جوانب العلاقة، بما في ذلك العضوية بالإضافة إلى

- القبول ومقدار التعويض. تدعى هذه المنصة بعدم تقديم التأمين وهى غير مسجلة لدى الجهة التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يحد من المعالجات للمستهلك. يمكن الوصول إلى Lexi Club عبر حساب الفيسبوك أو التليجرام للمستهلكين^(١٨٣). وهو يعمل باستخدام تقنية سلسلة الكتل ويتم الدفع باستخدام عملة مشفرة. كما تقول إنها تستخدم العقود الذكية لتسريع دفع المطالبة. لاحظ أن كل ما تقدمه Rega يبدو فى مرحلة النمو. وهو يريد التوسع. بالنسبة لها، ستكون الخطوة التالية هى تقديم تأمين لـ "الأدوات"، ثم التأمين على المنازل والسيارات^(١٨٤).
- ٢- المنصة التشيكية **Prvni Klubova** وهى تقدم التأمين على السيارات^(١٨٥) والتأمين على المنازل والتأمين من المسؤولية منذ عام ٢٠١٠. وتقول إنها تعود إلى جذورها من خلال تعزيز الثقة والمجتمع والمساعدة المالية^(١٨٦). وهى مسجلة لدى الهيئة التنظيمية.
- ٣- منصة **Gagel البريطانية** وهى تقدم خدمة مماثلة لمنصة مشاركة المخاطر. ومع ذلك، فإن هذا الخطر ليس تأميناً بالكامل، بل هو ضمان للحصول على إصلاح سريع لهاتف خلوى، بين شبكة من المصلحين. ولم يكن من الممكن الوصول إلا إلى القليل من الوثائق من خلال موقعها على شبكة الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، لم نعثر على أى شىء يشير إلى أنها مسجلة كوسيط، وعلى موقعها مكتوب صراحة أنها ليست شركة تأمين ولا تدير الأموال^(١٨٧). وهناك مخاوف بشأن هذا، ولكن لأننا لا نستطيع الحصول على وثائق أخرى، فلا يمكننا أن نجزم على وجه اليقين بما هى سبل الحماية الحقيقية للمستهلكين والفجوات القائمة.
- ٤- المنصة الصينية **TonJuBao** - "حماية أنفسنا معاً" - وهى تقدم التأمين ضد المخاطر الاجتماعية. يدفع كل عضو ٤٠٠ يوان للقبول، وفى حالة الطلاق، على سبيل المثال، سيتلقى ١٢٠٠٠ يوان شهرياً لمدة عام واحد^(١٨٨). كما توفر هذه المنصة أيضاً تأميناً ضد الاختطاف للأطفال والتأمين ضد البطالة.
- ٥- منصة **Bitpark اليابانية**، التى تقع فى منتصف المسافة بين الادخار الشعبى والتأمين، تقديم عقود ذكية. قالت إنها بدأت بتقديم تأمين قصير الأجل وتأمين سفر. نشاطها يبدو فى مراحله الأولية إلى حد ما^(١٨٩).

لاحظ البعض أن العديد من المنصات كنماذج يجب اتباعها، مثل Cycle Syndicate أو Hey Guevara^(١٩٠)، كما يتحدث فى كثير من الأحيان عن تأمين الند للند المختلط ومنصة التمويل الجماعى Peer Cover ومنصة Glow الكندية، ومع ذلك، فى وقت كتابة هذا البحث، لم تكن لهذه المنصات نشاط يذكر.

خاتمة

يتم تنظيم صناعة التأمين بشكل كبير من أجل حماية استقرار القطاع المالى، لضمان أن مختلف اللاعبين يتمتعون بالكفاءة والنزاهة وحماية المستهلك^(١٩١)، ولتحقيق هذه الأهداف، يكون لشركات التأمين التزامات متعددة، لا سيما فيما يتعلق بالمعلومات، الملاءة المالية. كما يجب أن توفر أيضًا للمستهلكين إمكانية الوصول إلى آليات الشكاوى وحل المنازعات فضلاً عن سبل العدالة.

وينطبق هذا الإطار على شركات التأمين والوسطاء الذين يعملون بموجب عقد تأمين؛ وفى مصر، وغالبية التشريعات التى تمت دراستها، ينتم هذا العقد بخصائص مماثلة، حيث يتعهد المؤمن مقابل قسط أو مساهمة بأن يدفع للمؤمن له أو للمستفيد، مبلغ تعويض فى حالة حدوث المخاطر المغطاة أو الكارثة، وهناك أيضاً إطار عمل خاص بشركات الوسطاء "cabinets" والممثلين المعتمدين، كما يعتبر توزيع منتجات التأمين نشاطاً محجوراً يتطلب الحصول على تصريح والخضوع للعديد من الالتزامات.

توفر منصات التأمين الرقمية الند للند (P2P) للمستهلكين إمكانية الوصول إلى التأمين بطريقة أخرى، وتدعى السماح بالعودة إلى الأصل مع إحداث ثورة فى قطاع التأمين، يتصرف البعض كوسيط أو شركة تأمين، والبعض الآخر يعتمد على نموذج الإدارة الذاتى.

بعد القيام بدراستها، تبين أنها تمثل عودة إلى التأمين التعاونى أو التبادلى، وتمتلك العديد من المزايا، فالمنتجات غير مكلفة، والخدمة سريعة سواء عند إبرام عقد التأمين أو عند التعويض، كما تظهر بعض الشفافية، والمستهلكون مستقلون نسبياً.

غير أن هذه المنصات، على الأقل تلك المسجلة والخاضعة لإشراف قطاع التأمين، تثير بعض المشكلات المتعلقة بحماية المستهلك، وغيرها المتعلقة بتوزيع منتجات التأمين على شبكة

الإنترنت دون تدخل ممثل معتمد، من ناحية، لدينا منتجات معقدة يصعب على المستهلكين مقارنتها، من ناحية أخرى، هناك عدم تماثل كبير في المعلومات بين المستهلكين من الأشخاص العاديين، وغيرهم من اللاعبين من صناعات التأمين التقليدي والمنصات.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم بعض المنصات - حيث يوجد ميل للسرعة - منتجات التأمين حسب الطلب^(١٩٢) ويبدو أنها بسيطة، وكما ورد في بيان غرفة الأمن المالي فإن المنتجات التي توصف بأنها "بسيطة" من حيث الشكل فقط، ولكن في الواقع تهدف إلى تلبية احتياجات العميل^(١٩٣)، وكل هذا يزيد من خطر تعرض المستهلك لمنتج تأمين غير مناسب لاحتياجاته، مما قد يؤدي إلى حصوله على تأمين أقل من اللازم أو رفض التعويض^(١٩٤).

من خلال تحليل المخاطر التي تشكلها منصات التأمين P2P للمستهلكين، ندرك أنها تختلف من نوع إلى آخر.

في الواقع، يكشف تحليلنا أن المنصات التي تعمل كوسيط وتلك التي تعمل كشركة تأمين مسجلة عموماً لدى الجهة التنظيمية وتخضع لإشراف الجهات الفاعلة في مجال التأمين، مما يوفر حماية كبيرة للمستهلك تماثل الموجودة في توزيع منتجات التأمين عبر الإنترنت، ومع ذلك، فإن المنصات التي تستخدم نموذج الإدارة الذاتية لا يتم تسجيلها بصفة عامة لدى الجهة التنظيمية ونقول إنها لا تخضع لإشراف جهات التأمين، حيث تترك أي ضمان ومسئولية، وتحد بشدة من وسائل العدالة المتاحة للمستهلك، وهذه البنود تثير الشك، لأن المستهلكين في مجال التأمين معرضون بشكل خاص للخطر، بالإضافة إلى أن هذه المنصات تستخدم لغة تعطي الانطباع بأنها تقدم التأمين، وهو ما قد يكون مريكا.

يثير ظهور منصات تأمين الند للند الرقمية، والتي يتم تقديمها حالياً فقط في الخارج، مشكلات مهمة في حماية المستهلك، ومع ذلك، فمن المتوقع أن صناعة التأمين "جاهزة للإزعاج"^(١٩٥)، وفي هذا السياق، يقف المنظمون الإقليميون على مفترق طرق.

لتوفير حماية المستهلكين، يتعين التدخل من المنبع - إنتاج التأمين - مع الأخذ في الاعتبار مجال الابتكار، وهذا الأخير يمكن أن يعزز المنافسة المشروعة في السوق، والتي هي أيضاً مفيدة للمستهلكين.

بالنسبة للجهات التنظيمية الإقليمية، فإن الحل يكمن فى توحى اليقظة وممارسة الرقابة المستمرة من أجل أن تكون قادرة على التدخل بمجرد توفر منصة تأمين الند للنند الرقمية على أراضيها، ثم إجراء تحليل لأنشطة المنصة واتخاذ الإجراءات المناسبة، وإذا نفذت أنشطة محجوزة، يتعين إلزامها بالتسجيل كشركة تأمين أو وسيط.

علاوة على ذلك، إذا كان علينا أن نعتبر أن منصات تأمين الند للنند الرقمية تخضع لإشراف الجمعيات التعاونية أو التبادلية^(١٩٦)، فيتم اعتبارها شركة تأمين، ولكن، ذلك لن يحل جميع المشكلات، نظرًا لأن تلك الجمعيات تستفيد من نظام تنظيمى أخف، وبالتالي تكون حماية المستهلك أقل من الحماية التى يتمتع بها عند التعامل مع شركة تأمين تقليدية.

فى جميع الأحوال، إذا رفضت المنصات التسجيل واحترام الإطار المطبق، يتعين على الجهات التنظيمية التدخل لإيقاف أنشطتها، بالنظر إلى إطار التأمين الحالى فى الدول التى تمت دراستها، نعتقد أيضًا أن هذا هو الحل المطلوب الدفاع عنه^(١٩٧). مع أن هناك من يرى أن هذا من شأنه إلحاق الضرر بالابتكار والمنافسة، وفى فرنسا وغيرها، فى مجال الأوراق المالية، تستطيع الشركات أن تتأهل لدخول آلية تحديد الصلاحيات التنظيمية. وهذا يسمح بالالتزام بالتسجيل أو الإعفاء لفترة محدودة، مع الحد الأقصى من الاستثمار^(١٩٨) وأعداد "التقارير"^(١٩٩).

بالنظر للإطار الحالى، لا يبدو أن شركات التأمين مؤهلة للرقابة وفقًا لآلية تحديد الصلاحيات التنظيمية، ومع ذلك، تتضمن بعض منصات تأمين الند للنند مكون التمويل الاجتماعى، بينما يستخدم البعض الآخر العملات الافتراضية، وهو ما يمكن أن يغير قواعد اللعبة. فى بعض الدول، يمكن لأصحاب المصلحة فى التأمين تحديد آلية الرقابة، على سبيل المثال، فى المملكة المتحدة، للتأهل، يجب أن يكون لديك ترخيص من هيئة السلوك المالى وتقى بمعايير معينة، وخاصة وجود منتج مبتكر ومريح للمستهلكين أى يستفيد منه المستهلك^(٢٠٠). وفى أستراليا، قد تحصل الشركة التى توزع التأمين على حق تحديد الصلاحيات التنظيمية بينما لا يمكن للشركة المصنعة.

يرى البعض أنه ليس من الضرورى أن تخضع منصات تأمين الند للنند لنفس الرقابة التى يخضع لها اللاعبون فى مجال التأمين، لأن هذه المنصات تعمل على نموذج الاقتصاد التعاونى،

وأن هذا النموذج سوف يلغى المشكلات التى لوحظت تاريخياً فى التأمين، ولكن لا نتفق مع هذا الموقف.

تتجه بعض المنصات إلى القول بأنها ليست شركات تأمين أو لا تقدم تأميناً، ومع ذلك، عندما نلاحظ أنشطتهم، يتبين وجود أعمال محجوزة للجهات الفاعلة فى مجال التأمين المسجلة، سواء أنشطة التأمين أو توزيع التأمين. وهنا نواجه نفس النوع من الحجج التى استخدمتها شركة أوبر Uber فى بداية نشاطها، حتى لا تخضع للتنظيم، وهو ما رفضها القضاء؛ بل والمشرع أيضاً. فى حالة أوبر اتجه القضاء إلى أنه "تعتبر حجة أوبر حلقة مفرغة عندما تدعى أنه نظراً لأن سائقى أوبر X ينقلون الأشخاص بالسيارة بدون استخدام رخصة سيارة أجرة، فإنهم لا يديرون شركة سيارات الأجرة، ومع ذلك، فإن النشاط الذى يتطلب الحصول على تصريح تاكسى هو نقل الأشخاص بالسيارة، ولا يمكننا أن ندعى أن النشاط الذى تمارسه لا يخضع لتطبيق القانون لأنك لا نحترم أحكام القانون الواضحة التى لا لبس فيها"^(٢٠١). كما "أن تنفيذ النقل الذى يتم من خلال الطلب الذى يقدم إلى أوبر يضمن عدم اعتبارها من الغير أو الوسيط المحايد الذى يدعى أنه كذلك، لأنه يضمن إدارة الخدمة والسيطرة عليها، وبدون تدخل أوبر وتطبيقه، لا يمكن للسائقين تقديم الخدمة أوبر X"^(٢٠٢)، علاوة على ذلك، فى عام ٢٠١٧، أكد المشرع الأوروبى أن أوبر كانت شركة نقل وليست مجتمعاً للمعلومات^(٢٠٣).

يرى البعض أن الجانب التعاونى أو التبادلى يوفر التماثل المعلوماتى والاقتصادى بين الطرفين، مما يبرر إلغاء الإشراف والرقابة، وفى رأينا، فى مجال التأمين، أن استخدام منصة يزيد من عدم التماثل المعلوماتى، حيث يعتقد المستهلك أنه يتعامل مع أفراد متساوين فى القوة، فى حين أنهم فى الواقع يتعاملون مع شركة كبيرة غير مسجلة أو خاضعة للإشراف أو الرقابة؛ والنتيجة يفقد المستهلك جميع أشكال الحماية من إشراف الجهات الفاعلة فى مجال التأمين، بينما ليس هناك توازن عادل فى القوى، ما لم يكن الأمر يتعلق بالتأمين على السلع منخفضة القيمة، على سبيل المثال، هاتف ذكى، فإننا نعتقد أنه من الخطورة بمكان أن يستخدم المستهلك تلك المنصات للحصول على التأمين، طالما لن تخضع هذه لنفس الرقابة التى يخضع له مختلف الجهات الفاعلة

فى قطاع التأمين التقليدى، بل ونصر على أن الخطأ البسيط فى هذا المجال يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة.

التوصيات

أ- للهيئات التنظيمية المشرفة على قطاع التأمين:

- الاستمرار فى رقابة دقيقة للتأكد من عدم وجود منصة تأمين الند للند دون الحصول على التراخيص اللازمة ودون الخضوع للرقابة لذات الصلة، وهذا الرصد سوف يسمح لها- إذا لزم الأمر- بالتدخل بسرعة.
- مواصلة دراسة منصات تأمين الند للند من أجل تحديد أفضل الوسائل لحماية المستهلكين، ومع تشجيع الابتكارات التكنولوجية والمنافسة الصحية فى السوق.
- السماح لهذه المنصات بتزويد المستهلك بالتأمين فقط عندما لا تشكل المخاطر المالية تهديداً لأصول المستهلك.
- الاستمرار فى تنفيذ التحذيرات من أجل توعية المستهلكين بمخاطر ممارسة الأعمال التجارية مع المنظمات التى تقوم بالأنشطة المحجوزة دون الحصول على التصاريح اللازمة.
- تشجيع الأنشطة التعليمية وأنشطة التوعية مع الجمهور من أجل زيادة الوعى بمختلف المشكلات المرتبطة باستخدام هذه المنصات؛ كما يمكن تنفيذ هذه الأنشطة بالتعاون مع جمعيات المستهلكين.

٢- بالنسبة لمنصات تأمين الند للند الرقمية:

- قبل الدخول إلى السوق، يجب التأكد من التزامها بجميع القواعد السارية على الإشراف على شركات التأمين أو شركات وسيطة cabinets والحصول على التراخيص المناسبة من الجهة المنظمة.
- التأكد من أن عقد التأمين لا يحتوى على شروط غير قابلة للتنفيذ أو غير عادلة للمستهلكين.

- التأكد من عدم تحريف الخدمات المقدمة على موقع الويب الخاص بهم أو أى اتصال آخر مخصص للمستهلكين، على سبيل المثال فى مستندات التسويق والمعلومات وشروط الاستخدام.

٣- بالنسبة للمستهلكين:

- قبل التعامل مع منصة تأمين الند للند الرقمية، يجب التأكد من أن شركة التأمين مشاركة وأن تكون المنصة مسجلة لدى هيئة تنظيمية.
- ممارسة قدر كبير من اليقظة قبل التعامل مع منصة تأمين الند للند الرقمية، لا سيما من خلال الاستفسار عن حقوقهم وآليات حل الشكاوى وسبل العدالة المتاحة.
- عدم استخدام هذه المنصات لتأمين الأصول ذات القيمة العالية.
- الامتناع عن استخدام هذه المنصات للتأمين على السيارات، والتأمين على المنازل، والتأمين من المسؤولية، وأى نوع من التأمين على الأشخاص.
- تقديم شكوى إلى الجهة التنظيمية فى حالة ملاحظة وجود منصة غير مسجلة، أو لا تخضع لأحكام القانون.

المراجع

- ١- التوجيه المؤسسى للتأمين على غير الحياة (التوجيه ٧٣،٢٣٩ EEC)، والتوجيه المؤسسى للتأمين على الحياة (التوجيه ٧٩،٢٦٧ EEC).
- ٢- التوجيه EEC/٣٥٧/٨٨ والتوجيه EC/٦١٩/٩٠.
- ٣- التوجيه EEC/٩٦/٩٢ والتوجيه EEC/٤٩/٩٢ اللذين تم توحيدهما فى التوجيه EC/٨٣/٢٠٠٢.
- ٤- لاحظ أن هذا التقرير يعكس آراء المؤلفين وليس آراء اللجنة بأكملها. من أجل الإيجاز ولأن التقرير يتم نشره من قبل المفوضية، فإننا سنشير هنا إلى المفوضية الأوروبية بصفتها مؤلف التقرير.
- ٥- المفوضية الأوروبية، مرجع سابق، ص ٢٠٤.
- ٦- المادة ٣-١-٢، التوجيه EC/٦٥/٢٠٠٢.
- ٧- المادة ١.٥ من التوجيه EC/٦٥/٢٠٠٢.
- ٨- المادة ٦ من التوجيه EC/٦٥/٢٠٠٢.
- ٩- التوجيه EEC/٩٢/١٩٧٧.
- Yvonne Lambert-Faivre et Laurent Leveueur, Droit des assurances, 2011, p.175, et Annik Bélanger-Krams, Option consommateurs, Protection des consommateurs et distribution de produits d'assurance en ligne. Des enjeux inconciliables? 2016, p.37.
- 10-Thomas Nguema Evie, Les impacts de l'économie collaborative sur le monde de l'assurance? Assurance et gestion des risques, Vol. 84 (1-2).
- ١١- التوجيه (EU 2016/97) للبرلمان الأوروبى والمجلس المؤرخ ٢٠ يناير ٢٠١٦ بشأن توزيع التأمين (إعادة صياغة).
- ١٢- المادة ١ (٤) من التوجيه الاتحاد الأوروبى رقم ٢٠١٦/٢٠١٧.
- ١٣- إضافة مادة التوجيهية (الاتحاد الأوروبى) ٩٧/٢٠١٦.
- ١٤- المادة ٢٣ من التوجيه (الاتحاد الأوروبى) ٩٧/٢٠١٦ والفقرات ٤٤ و ٤٥ من ديباجة التوجيه (الاتحاد الأوروبى) ٩٧/٢٠١٦.
- ١٥- الفقرة ٤٨ من ديباجة التوجيه (الاتحاد الأوروبى) ٢٠١٧/٢٠١٦.
- ١٦- الفقرة ٣٨ من ديباجة والمادة ١٤ من توجيه الاتحاد الأوروبى ٩٧/٢٠١٦.
- ١٧- المادة ٢٥، توجيه الاتحاد الأوروبى رقم ٩٧/٢٠١٦ ٢٧٣.
- ١٨- المادة ٢٥، التوجيه (الاتحاد الأوروبى) ٩٧/٢٠١٦ المادة ٢٥ من التوجيه (الاتحاد الأوروبى) ٩٧/٢٠١٦.

- ١٩- فى حالة بعض منصات التأمين P2P، غالبا ما تكون شركة إعادة التأمين شركة تأمين تقليدية، والتي سوف تعوض عندما يكون حجم المطالبة كبيرا للغاية بالنسبة لصندوق مجموعة المستهلكين.
- ٢٠- المفوضية الأوروبية، مرجع سابق، ص ٢٠٣.
- ٢١- المفوضية الأوروبية، مرجع سابق، ص ٢٠٣.
- 22-IAIS, Report of the 24th A2ii-IAIS Consultation Call: Supervising Insur Tech, page 10. Bitlegal, From P2P insurance platforms to smart insurance contracts-a regulatory perspective, 18 mai 2016.
- 23-Bitlegal, From P2P insurance platforms to smart insurance contracts-a regulatory perspective, May 18, 2016.
- ٢٤- المفوضية الأوروبية، مرجع سابق، ص ٢٠٤.
- ٢٥- المفوضية الأوروبية، مرجع سابق، ص ٢٠٨.
- ٢٦- المفوضية الأوروبية، مرجع سابق، ص ٢١٠.
- ٢٧- اللائحة (الاتحاد الأوروبي) ٦٧٩/٢٠١٦.
- ٢٨- هذا هو الإعفاء الشخصى والمنزل راجع اللائحة (الاتحاد الأوروبي) ٦٧٩/٢٠١٦.
- ٢٩- الفقرة ٣ من الديباجة من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) ٦٧٩/٢٠١٦.
- ٣٠- الفقرة ٢٢ من الديباجة والمادة ٣ من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) ٦٧٩/٢٠١٦.
- ٣١- المادة ٣٥ لائحة (الاتحاد الأوروبي) ٦٧٩/٢٠١٦.
- ٣٢- المادة ٤ (٤) والمادة ٢٢ من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) ٦٧٩/٢٠١٦.
- ٣٣- المادة ٤ (٤) و ٤ (٧) و ٤ (٨) اللائحة (الاتحاد الأوروبي) ٦٧٩/٢٠١٦.
- ٣٤- OCDE، "التكنولوجيا والابتكار فى قطاع التأمين"، ٢٠١٧، ص ص ٣٤-٣٦.
- ٣٥- المفوضية الأوروبية، مرجع سابق، ص ٢١٠.
- ٣٦- المفوضية الأوروبية، مرجع سابق، ص ٢١١.
- ٣٧- المفوضية الأوروبية، مرجع سابق، ص ٢١٣.
- 38-L'argus de l'assurance, Directive distribution d'assurance (DDA): son application officiellement reportée, 9 mars 2018.
- 39-<https://acpr.banque-france.fr/page-sommaire/missions>
- 40-<http://www.bureaucentraldetarifcation.com.fr>
- 41-<https://www.mediation-assurance.org>
- 42-Hubert Groutel, Droit des assurances, Les mémentos Dalloz, 13e édition, 2015, p.11.
- ٤٣- المادة 1-111-5 قانون التأمين وكذلك التوجيه ٢٠٠٢ ٩٢ EC، DDA.
- Thomas Nguema Evie, «Les impacts de l'économie collaborative sur le monde de l'assurance?», Assurance et gestion des risques, Vol. 84 (1-2), p.99.
- 44-Thomas Nguema Evie, op. cit., p. 99.

- 45-<https://acpr.banque-france.fr/page-sommaire/controle-prudentiel-des-assurances>.
- ٤٦- سجل للتأمين والخدمات المصرفية والمالية.
- 47-<https://www.orias.fr>
- 48-Yvonne Lambert-Favre et Laurent Leveneur, Droit des assurances, 13e édition, 2015, pages 205-206, et Juri Classeur, Pratique des assurances de particuliers, 2013, p.548.
- 49-Yvonne Lamber-Favre et Laurent Leveneur, Droit des assurances, 13 e édition, 2011, p. 124-127
- ٥٠- الكتاب الثاني، قانون التأمين الفرنسي.
- ٥١- المادة L.111-4 قانون التأمين الفرنسي.
- 52-Thomas Nguema Evie, Les impacts de l'économie collaborative sur le monde de l'assurance? Assurance et gestion des risques, Vol. 84 (1-2), p.99.
- ٥٣- المادة ص ٣٢١-١ قانون التأمين.
- ٥٤- المادة L322-26-1 R 211-1 قانون التأمين.
- 55-Thomas Nguema Evie, m.p, 100.
- 56-Thomas Nguema Evie, m.p, 101.
- 57-Annik Bélanger-Krams, Option consommateurs, Protection des consommateurs et distribution de produits d'assurance en ligne : des enjeux inconciliables? 2016, page 45 et ss.
- ٥٨- تم إنشاء هذه المؤسسة بموجب قانون سوق الخدمات المالية لعام ٢٠٠٠ (FSMA).
- 59-<https://www.fca.org.uk>
- 60-<https://www.bankofengland.co.uk/prudential-regulation/key-initiatives/solvency-ii>
- ٦١- قانون سوق الخدمات المالية لعام ٢٠٠٠، <https://www.fca.org.uk>.
- ٦٢- المادة ٦-٣ FSMA.
- ٦٣- المادة ١٩ FSMA، المواد ٥-٣، ٥-٢-١٦-٢ و ٥-٦-٢.
- 64-High Level Standard's et John Lowry, Philip Rawlings and Rob Merkin, « Insurance law : Doctrine and Principles », 2011, p. 35
- 65-John Lowry, Philip Rawlings and Rob Merkin, Senior Management System and Control, Insurance law : Doctrine and Principles, 2011, p.36.
- 66-ICOBS 2.2.2, 2.2.3 et PRIN 7. Et ICOBS 2.5.1 et 8.1.2 John Lowry, Philip Rawlings and Rob Merkin, Insurance law : Doctrine and Principles, 2011, p.36.
- 67-ICOBS 8.1.1
- 68-John Lowry, Philip Rawlings and Rob Merkin, Insurance law : Doctrine and Principles, 2011, p.44.
- ٦٩- يحل قانون حقوق المستهلك لعام ٢٠١٥ محل ودمج أسس الشروط غير العادلة في لائحة عقود المستهلكين لعام ١٩٩٩ وأسس التوجيه S3/13/EEC.
- 70-John Lowry, Philip Rawlings and Rob Merkin, Insurance law : Doctrine and Principles, 2011, p. 28 et 29, ainsi que Groud Gilbey Ltd. c. JLT UK Ltd (2011) EHC 124, et the Superhull's case (Youell c. Bland Welch & Co Ltd (No 2) (1990) Lloyd' Rep 431).
- 71-John Lowry, Philip Rawlings and Rob Merkin, Insurance law: Doctrine and Principles, 2011, p.36

٧٢- المادة ٢ (٢) من CIDRA.

٧٣- كان هذا التغيير ضروريًا لأن الكثير من المستهلكين لم يعرفوا ما الذي يجب عليهم الكشف عنه تلقائيًا. على سبيل المثال، حُرمت امرأة من مطالبتها بعد السرقة لأنها لم تكشف عن أن زوجها اعترف بارتكابه جريمة جنائية بسبب حيازته للسجائر المسروقة (أى ما يعادل حوالى أربعة علب سجائر) وهى "جريمة" يعود تاريخها إلى عدة سنوات:

Voir Lambert c. Co-operators Insurance Society Lttd., 1975, Lloyd's Rep 431.

٧٤- المادة ١٤ من قانون التأمين لعام ٢٠١٥.

75-FCA, Anna Wallance, Head of Innovation Hub, Project Innovate et OCDE, Technology and innovation in the insurance sector, 2017, p. 30.

76-IAIS, Report of the 24th A2ii-IAIS Consultation Call : Supervising Insur Tech, 21 septembre 2017, p. 8 à 9.

٧٧- هناك أيضًا بلدان أخرى، بما فى ذلك سنغافورة وهونج كونج وأستراليا، والتي لديها تحديد الصلاحيات التنظيمية.

78-IAIS, « Report of the 24th A2ii-IAIS Consultation Call : Supervising Insur Tech », 21 septembre 2017, page 8 à 10 et OCDE, Technology and innovation in the insurance sector, 2017, p.31.

79-FCA, Anna Wallance, Head of Innovation Hub, Project Innovate, et OCDE, Technology and innovation in the insurance sector, 2017, p. 30.

80-IAIS, Report of the 24th A2ii-IAIS Consultation Call : Supervising Insur Tech, 21 septembre 2017, p. 8

81-OCDE, Technology and innovation in the insurance sector, 2017, p. 31

82-Peter Rogan, Insurance and reinsurance law review, Law Business Research, Third edition, 2015, p.443.

83-<https://www.dfs.ny.gov/about/press/pr1609211.htm>.

84-https://www.dfs.ny.gov/insurance/exam_rpt/lemonade_f16.pdf.

85-Insurance Institute, Sharing Economy : Implication for the Insurance Industry in Canada, 2017, p. 47.

86-L'Atelier BNP Paribas, L'assurance peer-to-peer prochaine étape de la désintermédiation ? octobre 2014, et entrevue avec des experts américains et entrevue avec un expert ayant voulu rester anonyme.

87-http://www.naic.org/cipr_t

٨٨- هذه المنصة موجودة منذ عام ٢٠١٠.

89-<https://www.insurancebusinessmag.com/au/news/breaking-news/friendsurance-launches-first-australian-insurance-product-77532.aspx>.

90-<https://www.apra.gov.au>.

91-<https://www.apra.gov.au>.

92-<http://www.nortonrosefulbright.com/files/insurance-regulation-in-australia-74993.pdf> et <https://asic.gov.au>.

93-OCDE, Technology and Innovation in the Insurance Sector, 2017, p. 30-31

94-<http://download.asic.gov.au/media/4112096/licensing-exemption-for-fintech-testing-infographic.pdf>.

- 95- <http://download.asic.gov.au/media/4112096/licensing-exemption-for-fintech-testing-infographic.pdf>
et <https://asic.gov.au/for-business/your-business/innovation-hub/eligibility-for-assistance>.
- 96- <https://asic.gov.au/for-business/your-business/innovation-hub/eligibility-for-assistance>.
- 97- <https://asic.gov.au/for-business/your-business/innovation-hub/eligibility-for-assistance>.
- ٩٨- المادة ٣ وما بعدها، قانون التأمين (الإشراف) لعام ٢٠١٠، ٢٠١٠، رقم ١١١.
- 99- <https://www.rbnz.govt.nz/about-us>.
- 100- <http://www.nortonrosefulbright.com/knowledge/publications/163120/insurance-regulation-in-new-zealand>.
- 101- <http://www.nortonrosefulbright.com/knowledge/publications/163120/insurance-regulation-in-new-zealand>.
- 102- <https://fma.govt.nz/about-us/what-we-do/who-we-regulate>.
- 103- <https://fma.govt.nz/compliance/guidance-library/advertising-and-comms-in-crowdfunding-and-p2p>.
- ١٠٤- لمزيد من المعلومات حول هذه المنصة، انظر الفصل السادس.
- 105- Insurance Institute, Société PAIA, Les modèles d'assurances collaboratives : économie du partage, nouvelles technologies et mise en commun des risques, p. 7.
- 106- <https://www.rbnz.govt.nz/regulation-and-supervision/insurers/consultations-and-policy-development-for-insurers/active-policy-development/review-of-the-insurance-prudential-supervision-act-2010>.
- ١٠٧- المرجع السابق.
- 108- <https://www.rbnz.govt.nz/-/media/ReserveBank/Files/Publications/Policy-development/Insurers/IPSA-review/submissions/Sovereign-IPSA-review-submission.pdf?la=en>.
- ١٠٩- هذه الدول هي مصر وأستراليا والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا.
- ١١٠- لاحظ أنه عندما تقدم منصة خدماتها في العديد من الدول، لا يمكننا دراستها إلا في بلد تتوفر فيه المعلومات باللغة الفرنسية أو الإنجليزية.
- ١١١- نلاحظ في هذا السياق، أن شركة التأمين تعمل بمثابة شركة إعادة تأمين وليست شركة تأمين تقليدية.
- ١١٢- كما ذكرنا سابقاً، في بعض المنصات، يمكنهم بشكل خاص اتخاذ قرارات حول أهلية عضو جديد ومقدار المطالبة. هذا هو ما نتحدث عنه هنا.
- ١١٣- نحن هنا نشير إلى تعويض مماثل لتلك التي تقدمها شركة التأمين التقليدية.
- ١١٤- نظراً لأن الشركة مسجلة لدى جهة تنظيمية، فيجب أن يتمتع المستهلك بنفس حق اللجوء إلى cabinet وشركة تأمين.
- ١١٥- لا يوجد حكم يمنع المستهلكين من الذهاب إلى المحكمة.
- ١١٦- يذكر أنه يمكن للمستهلكين اللجوء إلى المحاكم المدنية.
- 117- Insurance Institute, Société PAIA, Les modèles d'assurance collaborative : économie du partage, nouvelles technologies et mise en commun des risques, p. 5 et <https://www.friendsurance.com.au>.

- ١١٨- درسنا المنصة الأسترالية لأن الوثائق كانت متاحة باللغة الإنجليزية.
- 119- <https://www.friendsurance.com.au>.
- 120- Michel Turcotte, L'assurance sans assureur ou le P2P, Assurance et gestion des risques, Vol. 84 (1-2), p.81.
- ١٢١- فى بعض البلدان مثل أستراليا والمملكة المتحدة، قد يبدو هذا مشابهًا لمفهوم الوكالة فى كيبك، لكن هيكل الشركة مختلف:
- <https://www.lloyds.com/market-resources/delegated-authorities/compliance-and-operations/about-coverholders>
- 122- <https://www.friendsurance.com.au/documents/BikeProductDisclosureStatement.pdf>
- 123- <https://www.friendsurance.com.au/documents/BikeProductDisclosureStatement.pdf>.
- 124- <https://www.friendsurance.com.au> et Insurance Institute, «Sharing Economy : Implication for the Insurance Industry in Canada», 2017, p.48
- ١٢٥- نذكر أنه، فى هذا النموذج، هناك تقاسم المخاطر بين الأفراد.
- 126- <https://boughtbymany.com>
- 127- <https://boughtbymany.com>
- ١٢٨- على الأقل هذا ما بدا أن موقعه الإلكتروني يشير إليه.
- 129- <https://boughtbymany.com/home-insurance>.
- 130- <https://boughtbymany.com/terms/>
- 131- <https://boughtbymany.com/terms>
- 132- <https://www.inspeer.me/garanties-et-assistance/>
- 133- <https://www.inspeer.me/informations-juridiques/#cgu>
- 134- <https://www.inspeer.me/wp-content/uploads/2017/09/Convention-dAssistance-Inspeer-ME3-1707.pdf>.
- ١٣٥- السجل الوحيد للتأمين والخدمات المصرفية والمالية.
- 136- <https://www.inspeer.me/informations-juridiques/#cgu>.
- ١٣٧- للوصول إلى هذه السياسة، كان على المختبر المجهول فقط الإشارة إلى طراز هاتفه الذكى، وتم عرضه على مجموعة، قبل أن يقرر الانضمام، يمكنه الرجوع إلى بوليصة التأمين؛ نحن لم نأخذ التأمين.
- 138- <https://wearesosure.com/phone-insurance/apple+iphone+8+64GB>
- ١٣٩- الكشف عن الطبقات المتعددة هو تقديم المعلومات فى شكل مكثف مع العناوين. إذا كان المستهلك يريد مزيدًا من المعلومات، فيمكنه النقر فوق علامة التبويب.
- 140- <https://wearesosure.com/phone-insurance/apple+iphone+8+64GB>
- 141- <https://www.wecover.fr>
- 142- <https://www.wecover.fr/mentions>

- ١٤٣- فى فرنسا، لدى الدولة نظام للصحة العامة، ومع ذلك، لا يتم تغطية كل شىء، مثل طبيب العيون، طبيب الأسنان، وبعض التكاليف المتعلقة بالاستشفاء، مثل غرفة خاصة.
- ١٤٤- يمكن للمستهلكين اللجوء إليها للحصول على تغطية أفضل عن ما يتم تقديمه فى التأمين الجماعى على العمل، على سبيل المثال عدم وجود فترة انتظار.
- 145- <https://otherwise.fr>
- 146- <https://otherwise.fr/mentions-legales/>
- 147- <https://otherwise.fr/mentions-legales/>
- ١٤٨- لاحظ أنه فى هذا السياق، فإن شركة التأمين تعمل بمثابة شركة إعادة تأمين وليست شركة تأمين تقليدية.
- ١٤٩- كما ذكرنا سابقاً، فى بعض المنصات، يمكنهم بشكل خاص اتخاذ قرارات حول أهلية عضو جديد ومقدار المطالبة. هذا هو ما نتحدث عنه هنا.
- ١٥٠- نحن هنا نشير إلى تعويض مماثل لتلك التى تقدمها شركة التأمين التقليدية.
- ١٥١- Lemonade لديه رخصة حاملة. لذلك من المحتمل جداً أن يحصل المستهلك على نفس سبل الانتصاف كما هو الحال مع شركة التأمين التقليدية.
- ١٥٢- إنه يحد من الحقوق واللجوء إلى المحاكم عن طريق فرض وسيلة عدالة أمام محاكم ولاية ديلاوير.
- ١٥٣- وهو يحد من اللجوء إلى المحاكم وحقوق المستهلكين ويفرض التحكيم الإلزامى.
- ١٥٤- حصلت Lemonade على ترخيص التأمين الخاص بها من جهة تنظيم ولاية نيويورك فى سبتمبر ٢٠١٦.
- ١٥٥- يتم التنازع على هذا العنوان من قبل منصات أخرى مثل Prvni Klubova.
- ١٥٦- هذه هي: كاليفورنيا، إلينوى، تكساس، رود آيلاند، نيو جيرسى، نيفادا، أوهايو، جورجيا، بنسلفانيا، ميريلاند، آيوا، ويسكونسن، أريزونا، نيو مكسيكو وميشيغان.
- 157- Insurance Institute, Sharing Economy : Implication for the Insurance Industry in Canada, 2017, p.47.
- ١٥٨- هذه هي: كاليفورنيا، إلينوى، تكساس، رود آيلاند، نيو جيرسى، نيفادا، أوهايو، جورجيا، بنسلفانيا، ميريلاند، آيوا، ويسكونسن، أريزونا، نيو مكسيكو وميشيغان.
- ١٥٩- المصدر المفتوح هو برنامج كمبيوتر يتم تقديم كود المصدر الخاص به بترخيص يسمح لأى شخص بقراءته أو تعديله أو إعادة توزيعه. وهذا يسمح لتبادل المعرفة الكمبيوتر مجانياً.
- <https://www.linternaute.fr/dictionnaire/fr/definition/open-source>
- 160- <https://stories.lemonade.com/worlds-first-open-source-insurance-policy-blog-9c3ebb70edff>
- ١٦١- لا يمكننا القول أن Besure فى متناول المستهلكين حقاً. أثارت اثنين من خبرائنا الشكوك. بالإضافة إلى ذلك، فى شتاء ٢٠١٧-٢٠١٨ و ربيع ٢٠١٨، لاحظنا أنه لم يعد من الممكن الانضمام إلى مجموعة. منذ تلك اللحظة، توقفت الشركة أيضاً عن الاستجابة لرسائل البريد الإلكتروني الخاصة بنا.

- 162- Insurance Institute, Société PAIA, Les modèles d'assurance collaborative : économie du partage, nouvelles technologies et mise en commun des risques, p.3.
- 163- <https://besure.com/pages/About+Us/9>
- 164- Insurance Institute, Société PAIA, Les modèles d'assurance collaborative : économie du partage, nouvelles technologies et mise en commun des risques, p.3.
- 165- Insurance Institute, Société PAIA, Les modèles d'assurance collaborative : économie du partage, nouvelles technologies et mise en commun des risques, p.4.
- ١٦٦- هذه الجملة مستوحاة من ما هو مكتوب على موقع Besure، وهو: "إن المتزلجين على الجليد أفضل تعليمًا على الجليد من الضابط القبيح على البارد، أليس كذلك؟"
- 167- <https://besure.com/terms-conditions> <https://besure.com>
- 168- <https://besure.com/terms-conditions> <https://besure.com>
- 169- <https://besure.com/privacy-policy>
- 170- CPVP, Ce qu'une adresse IP peut révéler à votre sujet, mai 2013, LPRPDE No 2006-351, et SCASSA Teresa, Electronic Commerce and Internet Law, 2nd Edition, CCH Canadian, Toronto, 2012, p.174.
- 171- <https://besure.com/privacy-policy>
- 172- <https://besure.com/terms-conditions>
- 173- <https://besure.com/terms-conditions>
- ١٧٤- من الخطورة بمكان استخدام هذه المنصة عندما يتعلق الأمر بالتأمين على السيارات، فهناك عواقب مالية كبيرة قد تترتب على عدم الترخيص. ومن ناحية أخرى، كان من المستحيل بالنسبة لنا أن نعرف نوع التأمين على السيارات الذى تم تقديمه.
- 175- <https://teambrella.com>
- 176- <https://teambrella.com/TermsOfService.pdf>
- 177- <https://teambrella.com/TermsOfService.pdf>
- 178- <https://teambrella.com/TermsOfService.pdf>
- 179- <https://teambrella.com/TermsOfService.pdf>
- 180- <https://teambrella.com/TermsOfService.pdf>
- 181- <https://teambrella.com/TermsOfService.pdf>
- 182- <https://teambrella.com/TermsOfService.pdf>
- 183- <https://teambrella.com/TermsOfService.pdf>
- 184- <http://lexiclub.org/indexEN.html>
- 185- <http://lexiclub.org/indexEN.html>
- 186- <http://lexiclub.org/indexEN.html>
- ١٨٧- نظرًا لأن المعلومات قد نُقلت باللغة التشيكية، فقد كان من المستحيل بالنسبة لنا معرفة نوع التأمين على السيارات المقدم هناك.
- 188- <https://www.prvniklubova.cz/en/default>

- 189- <http://www.gagel.com/Faq>
- 190- Michel Turcotte, L'assurance sans assureur ou le P2P, Assurance et gestion des risques, Vol. 84 (1-2), p.82.
- 191- https://bitpark.net/BITPARK_whitepaper1.2.pdf
- 192- OCDE, Technology and Innovation in the Insurance Sector, 2017, page 18, Insurance Institute, Société PAIA, Les modèles d'assurance collaborative: économie du partage, nouvelles technologies et mise en commun des risques, p.5. Michel Turcotte, L'assurance sans assureur ou le P2P, Assurance et gestion des risques, Vol. 84 (1-2), p. 81.
- 193- Denis Boivin, Insurance Law, second edition, essentials of Canadian laws, LexisNexis, 2015, p. 61 à 63 .
- ١٩٤- نبذة عن غرفة التأمين ضد الأضرار، قانون لتحسين الإشراف على القطاع المالى، وحماية الودائع النقدية ونظام تشغيل المؤسسات المالية، مشروع القانون ١٤١، ١٧ يناير، ٢٠١٨، الصفحة ٧ وما بعدها، ومجلس تأمين الأضرار، "تقرير عن تطبيق القانون المتعلق بتوزيع المنتجات والخدمات المالية"، سبتمبر ٢٠١٥، الصفحة ١١.
- ١٩٥- موجز من غرفة الأمن المالى، قانون لتحسين الإشراف على القطاع المالى، وحماية الودائع النقدية ونظام تشغيل المؤسسات المالية، مشروع القانون ١٤١، صفحة ٢٣.
- ١٩٦- ملخص من مجلس تأمين الأضرار، قانون لتحسين الإشراف على القطاع المالى، وحماية الودائع النقدية ونظام تشغيل المؤسسات المالية، مشروع القانون ١٤١، ١٧ يناير، ٢٠١٨، صفحة ٧ وما يليها، وغرفة التأمين ضد الأضرار، تقرير عن تطبيق قانون احترام توزيع المنتجات والخدمات المالية، سبتمبر ٢٠١٥، صفحة ١١.
- 197- Insurance Institute, Sharing Economy: Implication for the Insurance Industry in Canada, 2017, p.4 et Georges Walker, Financial Technology law: a new beginning and a new future, International Lawyer, 50:1.
- ١٩٨- هذا ممكن بالنص عليه فى مشروع القانون المصرى لتنظيم التأمين الموحد.
- ١٩٩- لاحظ أن الجهة المنظمة الألمانية تفضل أيضًا هذا النهج من خلال النشاط؛ راجع IAIS، "تقرير نداء التشاور رقم ٢٤ A2II-IAIS، الإشراف على "Insur Tech"، ٢١ سبتمبر ٢٠١٧، صفحة ١٠.
- ٢٠٠- ويترجم الالتزام بتقديم التقارير إلى اللغة الفرنسية بموجب شرط تقديم التقارير.
- 201- Jean Bernard Ricard, Les régulateurs face à l'innovation : le modèle du bac à sable.
- 202- IAIS, Report of the 24th A2II-IAIS Consultation Call, Supervising Insur Tech, 21 septembre 2017, p. 8 et 9, et FCA, Anna Wallance, Head of Innovation Hub, Project Innovate.
- Uber Canada Inc. c. Agence du Revenu du Québec, 2016 QCCS 2158 (CanII), para 203 à 206.
- Uber Canada Inc. c. Agence du Revenu du Québec, 2016 QCCS 2158 (CanII), para 209.

٢٠٣- الحكم فى القضية رقم ٤٣٤/١٥ SL /Uber Systems Spain /Asociación Profesional Elite Taxi، محكمة العدل فى الاتحاد الأوروبى، ديسمبر ٢٠١٧، ورأى المحامى العام، محكمة العدل فى الاتحاد الأوروبى، ١١ مايو ٢٠١٧.

**The Legal Nature of Digital Insurance Platforms
A Piolet Study
(Part Two)**

Ahmed Kamal Sabry

In the first part of this study, which was published in the previous issue of the National Review of Criminal Sciences Journal, we talked about the subject of our study. We defined the purpose of the subject, its problems, and our division of it, as we explained the concept of peer-to-peer digital insurance platforms, their nature, and the nature of the insurance contract.

Then we proceeded to talk about the legal framework of peer-to-peer insurance platforms, and their oversight and supervision. The discussion of the subject continued in the current issue of the journal by addressing oversight and supervision in various legal organizations.

Keywords: digital insurance contract- consumer- internet- block chain insurance platforms.